



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

## عصنة الميزانية العمومية في إطار القانون العضوي 18/15

### دراسة حالة: الرقابة الميزانية التي ولاية خنشلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إشراف الأستاذ:

- وليد بيبي

إعداد الطالبتين:

ريان بن خيفة الله

سميلة قاشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم و اللقب
رئيساً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر-أ-	خولة مناصرية
مشرفاً ومقرراً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر-أ-	وليد بيبي
مناقشاً	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر-أ-	ناهد هباز

السنة الجامعية: 2023/2022

## شكر و عرفان:

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد، فالحمد لله حمدا كثيرا و استعين به كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه و كما ينبغي لجزيل فضله و عظيم

احسانه على ما أنعم به علي من اتمام هذه المذكرة

ثم لا يسعني إلا أن اشيد بالفضل و أقر بالمعروف

لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة و اخص بالذكر:

أستاذي المشرف بيبي وليد على ما خصني به من التوجيه و التصويت

أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة المذكرة و تقويمها

إلى كل شخص دعمني و ساعدني في انجاز هذه المذكرة موضفي و اطارات المراقب

الميزانياتي وكذا موظفي اطارات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

بورك فيهم جميعا و جزاهم الله على الجزاء الأوفى

و الحمد و الشكر لله



## اهداء:

أهدي عملي هذا المتواضع

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من أحمل اسمه بكل فخر راجية من الله أن يطيل

في عمره ويحميه ويحفظه لي ليري ثمارا

قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي الغالي

إلى حبيبة قلبي إلى نبع الحنان إلى بسمة الحياة

وسر الوجود إلى من وقفت بجانبني وسهرت الليالي معي إلى أمي الغالية

إلى اخوتي الكرام وإلى أخواتي الغاليات

بن ضيف الله ريان



## اهداء:

الحمد لله و الصلاة على الحبيب المصطفى و اهله و من و في اما بعد :  
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و  
النجاح بفضلته تعالى مهداة :

إلى قرة عيني و نور دربي ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من تمنى ان اكون في  
اعلى المراتب ... ارجو من الله ان يرحمك و يتقبلك عنده من الصديقين و الشهداء و ستبقى  
كلماتك نجوم اهتدي بها و غدا و الى الابد


أبي العزيزرحمه الله

الى معنى الحب و الحنان و النقاء الى من كانت لي عوناً في كل خطوات حياتي الى من كان  
دعاءها سبب نجاحي الى من كانت لي السند و الحص الحصين ، حبيبتي و فقيدة قلبي و  
روحي

أمي الغالية-رحمك الله و جعل مثواك الجنة

الى من كان لي السند و الحبيب و الصديق الى زوجي شفاه الله  
الى بناتي و املي في الحياة مريم ، صفاء ، قطر الندى ، الاء الرحمان و فقكن الله  
الى كل إخوتي و أخواتي الغاليين اطال الله في اعمارهم  
الى كل من رفيقاتي الذين رافقوني في هذا المشوار  
الى كل من لهم اثر على حياتي  
و الى كل من شجعني على اتمام دراستي .





فہرس

المحتویات

# فهرس المحتويات

## مخوان الممتوى

الصفاة

الشكر والعران

إهداء

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة

أ-د

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

02

تمهيد

03

المبحث الأول: تقديم مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

03

المطلب الأول: تعريف عصرنة الميزانية العمومية

04

المطلب الثاني: الإطار الزمني لتنفيذ مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

05

المطلب الثالث: متطلبات عصرنة الميزانية العمومية

07

المطلب الرابع: أهداف مشروع عصرنة الميزانية العمومية

09

المبحث الثاني: حتمية عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

09

المطلب الأول: دوافع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

13

المطلب الثاني: أسس عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

16

المطلب الثالث: عناصر عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

19

المطلب الرابع: وسائل عصرنة نظام الميزانية العامة في الجزائر

23

خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 (المتعلق بقوانين المالية

25

تمهيد

26

المبحث الأول: القانون العضوي 15/18 وآفاقه

26

المطلب الأول: ماهية القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية المؤرخ في 2018/09/02

30

المطلب الثاني: دوافع إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية


32

المطلب الثالث: أهداف إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية

32	المطلب الرابع: حوكمة الميزانية العامة في ظل القانون العضوي 15/18
34	المبحث الثاني: المحاور الأساسية للقانون العضوي 15/18 المتعلق بالقوانين المالية
34	المطلب الأول: التسيير وفق النتائج
35	المطلب الثاني: المضمون الجديد للميزانية
37	المطلب الثالث: إثراء الوثائق الجديدة للميزانية
38	المطلب الرابع: المبادئ الجديدة للميزانية
39	خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: دراسة حالة الرقابة الميزانية لولاية خنشلة

41	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية الرقابة الميزانية لولاية خنشلة
42	المطلب الأول: الرقابة الميزانية لولاية خنشلة
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للرقابة الميزانية لولاية
44	المطلب الثالث: تنظيم مصالح الرقابة الميزانية لولاية خنشلة
47	المطلب الرابع: مهام المراقب الميزاني
50	المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة وتحليل النتائج
50	المطلب الأول: عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات
50	المطلب الثاني: أسباب اختيار الأداة
51	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المقابلة
61	خلاصة الفصل
65	خاتمة
69	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة



# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
34	مخطط توضيحي للهيكلة الجديدة للميزانية وفق مفهوم البرنامج - النشاط	01
36	التصنيف حسب الأنشطة	02
40	المبادئ الأساسية للميزانية	03
45	الهيكل التنظيمي للرقابة الميزانية للولاية	04
46	الهيكل التنظيمي للرقابة الميزانية لدى ولاية خنشلة	05
54	رزمة تحضير الميزانية	06



# فہرس الجداول

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
11	قانون ضبط الموازنة 1978-1981	01
16	إعداد الميزانية وفق الإطار المتعدد السنوات	02
28	نموذج الخاص بمشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/ 31	03
29	نموذج الخاص بمشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/ 31	04



# مقدمة عامة

## مقدمة:

تعتبر الميزانية العامة الخطة الأساسية للدولة وركيزة من ركائز بعث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية، مما يتطلب منها الصرامة والرشادة والفعالية والشفافية عند الإيراد والانفاق، باعتبار أن الميزانية العامة تمثل الوثيقة الأساسية للنظام المالي لأي دولة من الدول. فقد زاد اهتمام معظم الدول إلى التوجه نحو عصنة تسيير الميزانية العامة بدعم من مختلف المنظمات الدولية في إطار شامل لعصنة أنظمتها المالية والادارية.

وتعتبر الجزائر كباقي الدول التي تبحث عن مواكبة أنظمتها الموازناتية وعصنتها من خلال إصلاح أنظمة إدارتها العامة التقليدية و التطرق إلى طرق جديدة في تسيير وإعداد الميزانية العامة توفر لها أداء أفضل.

وفي ظل التحول الاقتصادي في الجزائر قامت الدولة الجزائرية سيرا على النهج الدولي نحو تبني مشروع تحديث نظام الميزانية وهذا بالتعاون مع البنك الدولي بموجب اتفاقية موقعة بين الطرفين، والذي يتضمن إصلاح النظام الموازني من خلال تحديثه ليتماشى مع الوضع المحلي والدولي، بهدف التخلي عن الأسلوب التقليدي في إعداد الميزانية العامة والمعروف بأسلوب موازنة البنود الذي يؤدي إلى عدم دقة التقديرات وعدم ارتباطها بشكل دائم بالخطط التنموية لجميع الموارد الحكومية وقلة المرونة عند التنفيذ لأن الاعتمادات مرصودة لبنود محددة فقط وكذا عدم وجود أساليب رقابة فعالة، نحو التوجه إلى الأسلوب الجديد المتمثل في التسيير وفق النتائج وهو الأسلوب الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وترشيد الإنفاق والحيلولة دون الإسراف وتقييم النتائج من خلال مقارنتها بالخطط.

وصدور القانون العضوي 15/18 المنظم لقوانين مالية سنة 2018 والذي يرمي إلى إصلاح تسيير المالية العامة من خلال تكريس مبدأ فعالية التسيير وكذا تحسين الشفافية المالية العامة وتقوية وتعزيز الرقابة على النفقات العمومية والتي باتت تحتل أهمية بالغة لدى المشرع ومن مقومات وأولويات الدولة باعتبارها وسيلة فعالة تضمن حسن استعمال المال العام وتسييره.

## 1. الإشكالية:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

**كيف يساهم مشروع عصنة النظام الموازني حسب القانون العضوي 15/18 في تعزيز دور الرقابة الميزانياتية على النفقات العمومية وترشيدها؟**

ولإحاطة بهذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بعصرنة الميزانية العامة؟ وما الهدف منها؟
- ✓ ما هي أهم أسس وعناصر عصرنة الميزانية العامة في الجزائر؟
- ✓ ماهو أثر القانون العضوي 15/18 الجديد في حوكمة الميزانية العمومية؟

## 2. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية السابقة، نضع جملة من الفرضيات التي سنحاول الكشف عن مدى صحتها لاحقا من خلال هذه الدراسة:

- عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر خطوة مهمة للتسيير الأمثل وترشيد للموارد المالية العامة؛
- القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية لتحقيق النتائج وتعزيز دور الرقابة، الشفافية والمساءلة على الميزانية العمومية؛
- دور المراقب الميزانياتي الحفاظ على المال العام من خلال التدقيق في مدى قانونية ومصداقية وملائمة النفقات العمومية.

## 3. أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الموازنة العامة للدولة ودورها في تحقيق النجاعة الاقتصادية وما يقدمه القانون العضوي 15/18 للحكومة كأسلوب جديد لتسيير المالية العمومية في الجزائر.

## 4. أهداف الدراسة:

يهدف موضوع هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- الإلمام بأهم النقاط لمشروع عصرنة الميزانية العامة في الجزائر؛
- معرفة أهم التعديلات التي جاء بها القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية؛
- إبراز أهمية القانون العضوي 15/18 في تعزيز الرقابة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

## 5. أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا للموضوع انطلاقا من ما يلي:

- محاولة التعرف على مشروع عصرنة الميزانية العامة في الجزائر؛
- البحث عن أساليب وآليات تحديث القوانين المسيرة لقوانين المالية؛

- الرغبة في الاطلاع أكثر وبصورة أشمل على اجراءات تنفيذ الميزانية العامة في ظل القانون العضوي 15/18 وكيفية تعزيز دور الرقابة على النفقات العمومية؛
- الاهتمام الشخصي بالموضوع بسبب طبيعة الوظيفة التي أشغلها.

#### 6. حدود الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الاشكالية وتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة توجب علينا وضع أبعاد ومحددات للدراسات تمثلت فيما يلي:

- المجال المكاني: الرقابة الميزانية لدى ولاية خنشلة
- المجال الزمني: خلال الفترة الخاصة بتطبيق القانون العضوي 18/15 في 2ماي2023الى16ماي2023.

#### 7. منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي، فيما يتعلق بالمفاهيم العامة الخاصة بعصرنة الميزانية العمومية وأهدافها ومعرفة مختلف متطلباتها، كما استعملنا المنهج التحليلي وهذا من خلال تحليل نصوص القانون 15/18 ولدراسة فحوى الوثائق الصادرة منها.

#### 8. الدراسات السابقة:

- **مفتاح فاطمة، 2011**، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الميزانية العامة تعكس دائما دور وحجم تدخل الدولة مما يكسبها أهمية كبيرة أدت بدول العالم إلى السعي المتواصل وراء تحديث أنظمتها الميزانية بما يخدم أهداف الدولة والجزائر شأنها شأن باقي الدول، التزمت مؤخرا بمشروع تحديث نظامها الموازي.
- وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة كوننا نعالج موضوع جديد يتعلق بالقانون العضوي 18/15 الذي بدأ تطبيقه فعليا في بداية أفق السنة المالية 2023.

- **محمودي عمر، 2020**، ضوابط إعداد الموازنة العامة للدولة ودورها في تحقيق النجاعة الاقتصادية في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور\_ الجلفة، الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أن حوكمة ميزانية الدولة أصبحت أهم أداة على الإطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة للدول باعتبارها تمثل جزء من الإنفاق لا يستهان به في سبيل تحقيق رفاهية المجتمع ، وأن الميزانية

العامّة في الجزائر تتميز بابتعادها عن مبادئ الحوكمة في تسيير أموالها العمومية وكذا توصلت أن السبب الرئيسي من صدور القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية إلى تغيير نمط التسيير العمومي الذي سينتقل من منطق التسيير المرتكز على الوسائل إلى منطق التسيير المرتكز على النتائج. وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة كوننا تطرقنا إلى معرفة أهم المقومات الأساسية لعصرنة الميزانية في الجزائر في ظل تطبيق القانون العضوي 15/18 وكذا محاور القانون.

**عقال جابر، عمومن خديجة، 2021،** مستجدات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المستجدات التي جاء بها القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية من خلال التطرق إلى أسباب تبني هذا القانون سواء داخلية كالإلزامية تطابق قانون المالية مع النصوص الدستورية أو أسباب خارجية كوجوب مواكبة العولمة من أجل اقتصاد أفضل ولعصرنة المنظومة المالية في ظل توسع حكم المنظمات المالية العالمية. وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء أكثر على تقديم مشروع تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر في إطار القانون العضوي الجديد 15/18.

**طوكوك عامر، شافة ماما فاطمة، 2022،** موازنة البرامج والأداء ومساهمتها في تعزيز الرقابة في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية بالمديرية العامة للميزانية - وزارة المالية، مذكرة ماستر، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم موازنة البرامج والأداء، ومنهجية تطبيقها والمزايا المتحققة منها والوقوف على جوانب القصور في الميزانية التقليدية، والتي لازالت مطبقة في الجزائر. وكذا التطرق إلى بعض الصعوبات الهامة التي من شأنها أن تواجه تطبيق هذا الإصلاح في الواقع (المقرر في سنة 2023).

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على مشروع عصرنة الميزانية العامة في الجزائر وعلى محاور القانون العضوي 15/18 ومدى مساهمته في تجسيد الحكامة للتسيير المالي العمومي.

## 9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار المفاهيمي لعصرنة الميزانية العمومية في الجزائر من خلال **المبحث الأول** تقديم مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر **المبحث الثاني** حتمية عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر، أما **الفصل الثاني** دواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 وقد تطرقنا فيه لماهية القانون العضوي الجديد وأهم أسبابه وأهدافه **المبحث الأول** القانون العضوي 15/18 وآفاقه **المبحث الثاني** المحاور الأساسية للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

الفصل الثالث عرض الفصل الثالث الدراسة الميدانية الخاصة بهذه الدراسة (دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية خنشلة) وذلك بتخصيص المبحث الأول تقديم عام للرقابة الميزانية لولاية خنشلة و المبحث الثاني الاطار المنهجي للدراسة وتحليل النتائج

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لعصرنة الميزانية

العمومية في الجزائر

### تمهيد:

شرعت الجزائر منذ مطلع التسعينات في القيام بإصلاحات هامة تهدف أساسا إلى إدخال وبناء دعائم اقتصاد السوق وجعل الاستثمار المنتج المحرك للنمو وإعادة توجيه نشاط الدولة حول أهدافها السياسية، كغيرها من الدول إذ لا يمكنها العيش بمعزل عن هذه التحولات سيما مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في مجال عرض وتحليل الوضعيات المالية والمحاسبية وذلك وفق المعايير الدولية المعتمدة، حيث تبنت وزارة المالية منذ سنوات التسعينات جملة من مشاريع الإصلاح من بينها تطوير المنظومة التشريعية القانونية التي تحكم الميزانية المالية العمومية، حيث صدر في هذا الإطار القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 رقم 53 والذي يتطلع من خلاله لتقديم إضافة جديدة للحكومة كأسلوب جديد لتسيير المالية العمومية في الجزائر.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إليه من خلال المبحثين:

**المبحث الأول: تقديم مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر**

**المبحث الثاني: حتمية عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر**

### المبحث الأول: تقديم مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

في ظل التحول الاقتصادي في الجزائر قررت السلطات إعداد مشروع لعصرنة الأنظمة الموازناتية (MSB) وهذا بالتعاون مع البنك الدولي بموجب اتفاقية موقعة بين الطرفين، والمتعلقة بتمويل برنامج الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، تهدف من خلاله لتحقيق الانتقال من منطق الموارد إلى منطق النتائج والاهداف في سير المال العام.

### المطلب الاول: تعريف عصرنة الميزانية العمومية

أعربت الجزائر عن رغبتها في تحديث وتطوير أساليبها المتعمدة في تخطيط وتحضير وتنفيذ الميزانية، وكذا أساليب الرقابة عليها، ذلك من خلال تعاقدها مع مؤسسات وهيئات دولية لتمويل وتقديم الاستشارة في هذا المسار في إطار مشروع تحديث نظم الميزانية، ورغم التأخر الكبير الذي يعرفه تولى هذا الإصلاح إلا أن تقدم الأشغال فيه يعرف نسبة معتبرة إلى يومنا هذا.<sup>1</sup>

يتمثل محور مشروع تحديث نظام الميزانية أساسا في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقة العمومية ويشمل المحاور التالية:

- ✓ إطار ميزانية متعددة السنوات؛
- ✓ ميزانية البرامج القائمة على أساس النتائج ومؤشرات الأداء؛
- ✓ تجديد تقديم الميزانية ووثائقها؛
- ✓ تجديد دورة الميزانية؛
- ✓ اعتماد قانون عضوي جديد؛
- ✓ تجديد الإطار المحاسبي للميزانية؛
- ✓ اعتماد وتطوير أنظمة المعلومات المعتمدة في تحضير الميزانية؛
- ✓ تعزيز الرقابة و مسؤولية المسيري.

إن العصرنة في رأي ووكر " هي دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التغيير "، أما بالنسبة لألفرد مارشال " فالعصرنة هي نظرية ديناميكية "، كما يقول بيرد " إن إصلاح نظام الموازنة يعكس طابع العصر الذي يتم فيه ذلك الإصلاح".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 9.

<sup>2</sup> حكيم بوجطو، الموازنة العامة وآفاق العصرنة- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2008، ص 41.

ومما سبق يمكن أن نستخلص التعريف الآتي لعصرنة الميزانية: عصرنة الميزانية هي مشروع لإصلاح تسيير المالية العامة بشكل عام والتسيير المالي العمومي بشكل خاص، عن طريق تحديثه ليتماشى مع الوضع المحلي والدولي.

### المطلب الثاني: الإطار الزمني لتنفيذ مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

تعود نشأة مشروع الإصلاح الميزانياتي إلى سنة 1998 ممتدة إلى سنة 2000 فاعتبار أن الميزانية أحد أهم الانظمة التي تقوم عليها الدولة، فإن هذا المشروع كان نتيجة نقاش بين الطرف الجزائري والبنك الدولي من سنة 1998 إلى سنة 2000 فيما يتعلق بالطرق والوسائل التي يجب وضعها لتحسين تسيير النفقات العمومية، وقد بدأ مسار إصلاح المالية العامة والميزانية العامة بالجزائر في 18 أبريل سنة 2001، وحددت وزارة المالية سنة 2012 موعدا لتجسيد هذا الإصلاح الذي يهدف أساسا إلى تحسين الشفافية المالية العامة و التحكم في النفقات ورشادتها<sup>1</sup>.

اعتمدت السلطات العمومية الجزائرية (ممثلة في وزارة المالية) منذ سنة 2000 على مجموعة من التقارير والتوصيات المنبثقة عن الهيئات الدولية والثنائية الأطراف الهادفة لعصرنة الميزانية العمومية أهمها:<sup>2</sup>

- ❖ التقرير الأول للبنك العالمي الصادر سنة 1998 والمتعلق بتشخيص الأولويات من أجل تعزيز مسار الميزانية (02 ديسمبر 1998)؛
- ❖ وثيقة تقييم مشروع البنك الدولي والمتعلق بتعزيز مسار الميزانية الصادرة في 05 نوفمبر سنة 2000؛
- ❖ تقرير البنك الدولي (تقرير CPAR) حول ابرام الصفقات العمومية سنة 2003؛
- ❖ تقرير 2012 حول (من أجل إعادة إطلاق إصلاحات مسار الميزانية)؛
- ❖ تقرير 2014 حول تعدد السنوية و أداء الميزانية؛
- ❖ تقرير 2015 المتعلق بقيادة النفقات؛
- ❖ استجواب حول شفافية الميزانية سنوات 2008، 2010، 2012، 2015 بالتعاون مع (مبادرة ميزانية مفتوحة)؛

<sup>1</sup> سهام زرقان، محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر، محاضرات لقاء على طلبه السنة الثانية ماستر، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، الموسم الجامعي 2022/2023.

<sup>2</sup> عولمي بسمة، مرجعيات الإصلاح الميزاني في الجزائر، عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر، محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، ص3

❖ التعاون مع عدة بعثات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛

❖ برنامج عمل مع الاتحاد الأوروبي لإصلاح المالية العامة (2014-2017).

يكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون يحضر وينفذ وفقا لأحكام هذا القانون العضوي، يحضر كذلك القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2023 وفقا لأحكام هذا القانون العضوي سيتم تطبيق أحكام هذا القانون فيما يخص قوانين المالية للسنوات 2021 إلى 2022، والتي تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم 84-17 في 7 يوليو سنة 1984 والمذكور أعلاه، حسب مبدأ التدرج عن طريق إدراج كتلة عملياتية ووظيفة منصوص عليها بموجب هذا القانون في كل سنة مالية ويتم إعلام اللجان المكلفة بالمالية على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بذلك مسبقا.

تحضر وتناقش على أساس انتقالي مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الميزانية المتعلقة بالسنوات 2023 و2024 و2025 ويصادق عليها بالرجوع إلى السنة المالية ن-2.<sup>1</sup>

أول قانون مالية سوف يتم يحضر وينفذ وفقا للتشريع الجديد هو قانون المالية المتعلق بسنة 2023 كذلك قانون تسوية الموازنة لسنة 2023، سوف يتم تطبيقه تدريجيا فيما يخص قوانين المالية لسنتي 2021 و2022 حيث تبقى خاضعة للقانون 84-17، لكن يتم إدراج كتلة عملياتية ووظيفة منصوص عليها بموجب القانون العضوي، تحضر وتناقش على أساس انتقالي مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الموازنة المتعلقة بالسنوات 2023، 2024، 2025 ويصادق عليها بالرجوع إلى السنة المالية (ن-2).<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: متطلبات عصرنة الميزانية العمومية

إن نجاح مشروع عصرنة الأنظمة الموازانية في الجزائر يتطلب توفر عدة شروط (متطلبات)، نقترح في سبيل ذلك منها ما يلي:

#### 1- متابعة الإصدارات الجديدة للمعايير وإدخال التعديلات اللازمة:

يستلزم التحول إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام متابعة الإصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بشأن التعديلات التي قد تطرأ على المعايير. وتقوم الهيئة المشرفة على اعتماد المعايير بمتابعة هذه الإصدارات واعتمادها.

<sup>1</sup> المادة 89، القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بالقوانين المالية ص20.

<sup>2</sup> بلال شكيب بن يونس، بهاء الدين بن خليفة، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص 46.

2- وضع برنامج زمني لتطبيق النظام المحاسبي المتوافق مع المعايير بحيث يحدد في كل مرحلة من مراحل الوحدات الحكومية التي سوف تطبق هذا الأسلوب.

3- الدعم الكامل والإرادة السياسية ودعم وتقوية الهيئة المشرفة على وضع المعايير وتطبيقها:

لنجاح مشروع العصرنة يجب أن تتمتع الهيئة المشرفة على الأمر بصلاحيات واسعة، ويكون لها القدرة على التحكم والتنسيق بين مختلف الوزارات، بالإضافة إلى الدعم السياسي واشتراك الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية في إعداد ومتابعة ومراقبة المشروع وهذا لضمان نجاح المشروع.

4- تطوير وتنمية القدرات الفنية للموظفين:

- يجب وضع برامج مكثفة لتدريب أكبر عدد من المحاسبين والمدراء الماليين؛
- جهات المراجعة والتدقيق تتطلب تدريباً إضافياً على مراجعة الأنظمة والتقارير الناتجة عن الهيئات العمومية؛

يجب أن يتم التدريب في وقت مبكر قبل التطبيق الجزئي، ويتضمن ذلك التدريب على التقنية الجديدة.

5- ضرورة التحول من النظام التقليدي في إعداد الموازنة العامة إلى نظام موازنة البرامج والأداء كاستراتيجية للعصرنة:

يرتبط الإصلاح الجهوي في نظام معلومات المحاسبة العمومية بإصلاح المعمول به في الجزائر ومعظم الدول العربية، ويقوم النظام الحالي وفقاً لأسلوب الموازنة المعروف بموازنة البنود، حيث يعد هذا الأسلوب من أقدم الأساليب لإعداد الموازنة وقد أجرت عليه معظم دول العالم تطويراً، حيث ظهر أسلوب موازنة البرامج والأداء أحدث هذا الأسلوب في إعداد الموازنة نقلة هامة حيث أصبح تقدير النفقات يتم في ضوء وحدات الأداء المتوقع تنفيذها ومن ثم يمكن حذف النفقات التي لا ترتبط بأداء الوحدة الحكومية، فضلاً عن ضرورة صياغة أهداف الوحدة في شكل برنامج يحتوي على برامج فرعية ثم أنشطة تحتوي على وحدات للأداء، وعند صياغة البرامج والأنشطة ووحدات الأداء يتم تحديد مراكز المسؤولية وغيرها من متطلبات حجم العمل وتحسن جودته.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بوعبادة فتحية، استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص 189.

### 6- التطبيق التدريجي لمحاور الإصلاح:

يعتبر التمشي التدريجي في تطبيق محاور النظام الميزاني الجديد عاملا مهما لنجاح هذا النظام، لذا يوصى بأن يتم تحقيق مختلف محاور الإصلاح على مراحل تدريجية متتابعة لتنتم كل من الإدارة والمسيرين من التأقلم وحسن تطبيق هذه المحاور بما يخدم إستراتيجية الإصلاح وليس العكس، ولهذا اعتمدت الجزائر رزنامة طويلة المدى لإرساء مختلف عناصر الإصلاح الميزاني بشكل تدريجي.

### 7- توفير وسائل الإعلام والاتصال في مجال الإصلاح الميزاني:

تمثل وسائل الإعلام والاتصال محركا قويا لدفع وإرساء الإصلاح الميزاني سواء لدى مختلف أجهزة الدولة أو المواطن العادي، فتوفر المعلومة حول عناصر الإصلاح يسهل عملية إدراك وتفهم هذه العناصر وبالتالي سهولة تطبيقها.

### 8- استعمال التكنولوجيات والوسائل الحديثة:

تمكن التكنولوجيا من إجراء العمليات المتعلقة بالإصلاح في الوقت المحدد لها وبسهولة وبأقل تكاليف، كما تضمن كفاءة عالية فيها، لأن توفر الأجهزة الإدارية على الأدوات و الوسائل التكنولوجية المتطورة يسهل نقل و تنسيق المعلومات والإجراءات بينها.

### 9- الاستفادة من التجارب الدولية السابقة :

تتطلب عملية الإصلاح قبل تنفيذها الاطلاع على التجارب الدولية السابقة في هذا المجال مع مراعاة خصوصيات النظام الميزاني الجزائري، فهو ما يمكن من الاستفادة من هذه التجارب بما يخدم مصلحة تطبيق الإصلاح.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: أهداف مشروع عصرنة الميزانية العمومية

يهدف تطوير نظام الميزانية المعمول به في الجزائر وجعله يمتاز بكفاءة وفعالية تساعد وزارة المالية في أداء وظائفها وتحليل بياناتها اضافة إلى تسيير نفقاتها العامة، قامت الدولة الجزائرية بتبني مشروع تحديث نظام الميزانية. وسنقوم في ما يلي بذكر أهم الأهداف التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى تبني هذا النظام الجديد وتطبيقه<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>2</sup> بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان، الانتقال من منطق الوسائل إلى ثقافة النتائج في تسيير النفقات العامة، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، المرسلة العليا لعلوم التسيير عنابة، المجلد 03، العدد 03، 2020، ص ص 283-297.

- البحث عن ضرورة الاستغلال الأمثل للمال العام وكفاءة استخدام الموارد؛
  - توفير معلومات تمتاز بالدقة والوضوح عن كافة أنشطة الدولة؛
  - توفير وسائل هامة للرقابة بهدف ترشيد الانفاق العام وضمان مشروعية الأنشطة المالية للدولة.
  - تحديث وعصرنة قطاع وزارة المالية فيما يتعلق بتسيير الانفاق العام حيث يتم ذلك عن طريق:
    1. تنمية القدرات على مستوى الوزارة للقيام بالتحليلات المالية والتقديرات.
    2. اعداد ميزانية واحدة شاملة لكافة النفقات.
    3. ادراج مفهوم الشفافية.
    4. تحسين طريقة عرض الميزانية.
    5. تطوير نظام معلوماتي لحساب الخزينة العمومية.
  - تنمية وتحسين طرق أداء القطاع العمومي؛
  - معرفة أملاك الحكومة بمختلف مكوناتها وعناصرها؛
  - تقييم النتيجة السنوية المحققة وكفاءة أداء النشاط الإداري.
- استنادا للأهداف السابقة يمكن القول، أن الهدف الأساسي لمشروع عصرنة نظام الميزانية العامة للدولة هو تحسين الشفافية المالية العامة والتحكم في النفقات ورشادتها.

### المبحث الثاني: حتمية عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

يعتبر النظام الميزانياتي آلية للتنفيذ خطة عمل الدولة نظرا لبعض النفاص التي سجلها النظام الموزناتي في ظل التغييرات الاقتصادية وما ينجم عنها من آثار على الإيرادات والنفقات العامة خاصة في 17/ 84 تقلبات أسعار النفط أصبح لازما السير على النهج الدولي نحوى عصرنة الميزانية ومواكبة التطورات والتحولت الحاصلة على الصعيدين المحلي والدولي.

### المطلب الأول: دوافع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

تعتبر تحسين صورة تسيير القطاع العام لدى مختلف المنظمات الدولية صندوق النقد البنك الدولي منظمة الشفافية الدولية إلى عدم كفاءة و فعالية استخدام الموارد العامة في ظل القانون العضوي 17/84 و أهم دوافع لعصرنة الميزانية في الجزائر:

### أولاً: اختلال نظام الموازنة في الجزائر

عمليات الموازنة هي التقنيات و المبادئ و القواعد التي تحصر على أساسها الموازنة، والتي تتخللها جملة من العيوب من أهمها:

1- **عدم مرونة مبدأ السنوية:** يعتبر هذا المبدأ جامدا وغير مناسب في الكثير من القضايا الحساسة، فالنظرة غير متعددة السنوات، تجعل التخطيط منحصر في سنة واحدة فقط، وهذا ما قد يؤثر بالإمام بكل العوامل التي تؤثر على الأمد المتوسط والبعيد، ويبعد الاهتمام بالاستثمارات الاستراتيجية والطويلة المدى، ما يضعف الانسجام وقد يتعذر معه ربط الموازنة بأهداف الحكومة.

2- **عدم وجود معايير موضوعية في التقدير:** يتم تقدير الاعتمادات المالية بناء على معلومات تاريخية، مما يجعل الموازنة تهتم بالمدخلات فقط مثل عدد العاملين والموارد والمرافق المتاحة لهيئة أو وزارة دون الإشارة إلى العلاقة بين الإنفاق والنتائج، أي تهتم بكمية الأموال التي ستنفق ولا تهتم بنتائج الأداء.

3- **تطور مفهوم حسابات التخصيص الخاص:** لا تزال حسابات التخصيص الخاص تمثل برنامج عمل معد من طرف الأمرين بالصرف المعنيين، حيث يحدد لكل حساب الأهداف المسطرة و المنتظرة و كذا اجال الإنجاز وهذا بعد التعديل في مفهوم حسابات التخصيص الخاص الذي كان في المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، والذي جعل هذه الحسابات تعبر عن برنامج محدد، ولها أهداف معينة واجال إنجاز و تشترط المراقبة لتنفيذ البرامج من طرف المسيرين.

4- ضعف آلية تسيير حسابات التخصيص الخاص: ما يعاب على حسابات التخصيص الخاص غياب حدود وشروط فتحها، كما ان ليس لها برامج واضحة، وهناك نقص او غياب في النصوص التنظيمية التي توضح تسييرها، ما يجعل الكثير من الوزراء يفضلونها كونها تعطيهم اكثر حرية، الى جانب ذلك يعاب عليها غياب الدراسات الشاملة و الدقيقة قبل فتح الحسابات الخاصة خاصة انها لا تهتم بالنتائج بل تم تحصيله و انفاقه فقط.<sup>1</sup>

### ثانيا: اختلالات بمدونة الموازنة

1- عدم تماشي مدونة نفقات التسيير مع نفقات التجهيز: غالبا ما ينتج عن غموض وتداخل في متابعة بعض النفقات من جراء تقسيم الموازنة العامة إلى قسم تسيير وقسم تجهيز، حيث نجد أنه في بعض الحالات تقيد بعض النفقات في موازنة التسيير وتقيد نفسها كبرامج في موازنة التجهيز في حالات أخرى، والمعيار الذي يعتمد في هذه التصنيفات هو ضخامة المبلغ عند التسجيل في الموازنة.<sup>2</sup>

2- عدم فعالية نظام المعلومات: استعمال وسائل إعلام محدودة وغير مندمجة؛ صعوبة الحصول على الوثائق المتعلقة بالتسيير الميزناتي وعدم شفافيتها بالنسبة للمستعملين لها.<sup>3</sup>

### ثالثا: اختلال في الرقابة

1- واقع قانون ضبط الموازنة: يشكل قانون ضبط الميزانية فرصة بالنسبة للبرلمان لمتابعة الكيفيات التي تم بها تنفيذ الميزانية ولتقييم النتائج المترتبة على قانون المالية وتحليل شروط تطبيقه، غير أنه كان هذا النوع من الرقابة يحظى من الناحية النظرية بأهمية بالغة إلا أن فعاليته من الناحية العملية تبقى جد متواضعة وهذا راجع إلى:

أ. التصويت يتخذ طابعا شكليا محضا، يرجع ذلك إلى التأخر الذي يحصل في إبداعه لدى المجلس، إذ أنه من غير المعقول أن تقوم المناقشة بشأن ميزانيات نفذت منذ وقت طويل أي بعد تغير الحكومة و الوزراء عادة، والجدول التالي يبين تأخر إعداد قوانين ضبط الميزانية.

<sup>1</sup> حدادي عبد الغني، بن زبيدي عبد اللطيف، أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة قراءة مالية للفانون رقم 15/18، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07-العدد 02، جوان 2019، ص 49.

<sup>2</sup> مصطفى شبرة محمد، أهمية إصلاح النظام الموزني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022/2021، ص 169.

<sup>3</sup> محمد مسعي، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014، ص 86.

الجدول رقم(01): قانون ضبط الموازنة 1978-1981

الدورة	قانون ضبط الميزانية	الجريدة الرسمية	الفارق الزمني
1978	رقم 02-80 1980/02/09	سنة 1980 العدد 07:	سنتان
1979	رقم 04-84 1984/02/07	سنة 1984 العدد 02:	5 سنوات
1980	رقم 10-85 1985/12/26	سنة 1985 العدد 57:	5 سنوات
1980	رقم 02-87	سنة 1987 العدد 04:	7 سنوات

المصدر : مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، تلمسان، الجزائر، ص78.

تحليل الجدول:

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ انه هناك تباعد واضح جدا بين ضبط الميزانية و عرضها على البرلمان للمراقبة و المصادقة، ففي الدورة 1978 تم عرضها على البرلمان بعد سنتين من صدورها . وفي دورة 1980 نلاحظ انه تم عرضها على البرلمان بعد خمس سنوات من صدورها . وكذا في دورة 1981 تم عرضها على البرلمان بعد سبع سنوات من صدورها .

وعليه نستنتج من خلال هذا الجدول انه كان للبرلمان دورا شكليا فقط معدوم من الناحية العملية .  
ب. أن نواب المجلس الشعبي الوطني يعطون أهمية كبيرة لمناقشة قانون المالية أكثر منه في قانون ضبط الميزانية هذا ما يضعف تأثيره ويقلل من جدواه وفعاليتها.<sup>1</sup>

2- غياب مسؤولية المسيرين : إن فكرة وجود موظف يتبع لوزارة المالية يمارس الرقابة المسبقة للإنفاق، من شأنه أن يخلق شعور لدى الأمر بالصراف والمسير بصفة عامة بأن الجانب المالي لتسيير المرفق العام لا يقع تحت مسؤوليته، مادام هنالك موظف مكلف برقابة شرعية النفقة من ناحية التنظيم المعمول به.

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص ص 77-78.

### 3- نقص الشفافية في الموازنة:

وتتمثل في النفاط التالية:

أ. **غموض أعباء الموازنة:** الأعباء المشتركة هي اعتمادات إجمالية تدرج ضمن موازنة الدولة يتم الاقتطاع منها لتغذية فصول لا يمكن أن يحدد توزيعها حينما يتم التصويت عليها، حيث تظهر المخصصات المدرجة ضمن بند الأعباء المشتركة بميزانية الدولة بشكل غامض من عدة جوانب، حيث لا يمكن معرفة تقسيماتها ووجهتها، ناهيك عن ان بند التكاليف المشتركة يتم استخدامه كحساب وسيط يتم تغذيته خلال السنة بالاقطاع من اعتمادات مخصصة لتسيير قطاعات حساسة كالتربية مثلا، بالمقابل يتم تغذية وزارات أخرى من بند التكاليف المشتركة قصد تغطية نفقات غير ضرورية و غير مصرح بها خلال المصادقة على مشروع قانون المالية السنوي أو التكميلي كالتظاهرات و الاحتفالات الدولية.

ب. **الوثائق المتعلقة بالموازنة :** أشار العضو المكلف بدراسة مستوى الشفافية في الجزائر البروفيسور محمد الزين باركة من جامعة تلمسان ان الجزائر لا تنتشر تقريبا أيا من المعلومات المتعلقة بالموازنة و نشاطاتها المالية و إتاحتها للجمهور، وكذا عدم إعداد موازنة المواطن، الامر الذي لا يمكن من إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع و الحصول على نظرة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة بتحصيل الضرائب ووجهتها و سياسة الإنفاق المتعلقة بالسنة الموالية، إضافة إلى إشارته لعدة مؤشرات تبين محدودية عامل الشفافية في الموازنة العامة للدولة و ذلك كما يلي :

- عدم نشر تقارير بداية السنة الذي يعتمده مؤشر الموازنة المفتوحة، على اعتبار من أن نشر مثل هذه الوثيقة من شأنه أن يعزز درجة مصداقية الحكومة، لأنها تقدم معلومات عن طرق و كفاءات تطبيق الميزانية خلال السنة؛

- عدم نشر تقارير نهاية السنة، الأمر الذي من شأنه أن يصعب تقييم أداء الميزانية عند انتهاء السنة المالية، مما يسمح بإجراء التحليلات و المقارنات بين الترخيصات الميزانية وما تم تحصيله و انفاقه فعليا؛

- عدم عقد المجلس التشريعي لجلسات الاستماع العلنية حول تنفيذ الميزانية بمشاركة الجمهور، عل اعتبار أن تعزيز مشاركة المواطن في نقاش الميزانية العامة يجعل من هذه الاخيرة أكثر انفتاحا؛

- عدم إتاحة الفرصة للجمهور بإمكانية متابعة مدى تقدم أشغال مشروع عام معين بالإضافة إلى عدم تمكن الوصول إلى معلومات الحكومة بالرغم من وجود موقع إلكتروني خاص بوزارة المالية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسس عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

من ضروريات الإصلاح اشتراك المجتمع المدني وتحسين دوره في مجال الموازنة العامة، منها الدور البرلمان عبر تعميق الرقابية البرلمانية باعتماد سياسة لتقييم النفقات العمومية، من خلال إعادة تهيئة وتكييف البيئة الملائمة بمختلف مكوناتها القانونية والمحاسبية، الادارية، السياسية، المالية والتي تعتبر أساس عصرنة نظام الموازنة والتطبيق التدريجي لهذه المحاور.

### أولاً: اصلاح المنظومة القانونية

إن التغييرات التشريعية من أساسيات أي عملية تغيير، وعلى ضوء هذا بات من الضروري الحصول على سن القوانين لأي إصلاحات جوهرية في الموازنة والنظام المحاسبي التي يجب أن توضع موضع التنفيذ، فإصلاح نظام الموازنة يحتاج إلى الدعم من قبل التشريع القانوني من خلال إصلاح المنظومة التشريعية اللازمة لإعادة صياغة العلاقة بين المساءلة الوزراء والمدراء التنفيذيين لتوفير المرونة اللازمة في تسيير وتنفيذ الموازنة، وتقديم التوجيه والدعم لتمكين المدراء من ممارسة مهامهم صلاحياتهم بكفاءة وفعالية.

ومن هنا جاءت أهمية الانتقال من القانون 17/84 الذي يمثل الاطار العام للقوانين المالية إلى القانون العضوي 15/18 المنظم للقوانين المالية الذي بدأ ميلاده من 1998 وظل حبيس الادراج الى عام 2023 الذي يعتمد على النتائج بدل الوسائل من خلال تكثيف اجراءات الموازنة المحاسبية وعصرنة التسيير العمومي من جهة الزيادة الفعالية وتقوية الدور البرلماني في جانب الموازنة العامة من جهة أخرى وتطور دور مجلس المحاسبة.

ويعتبر القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية بمثابة دستور الموازنة العامة للدولة.

وتتزايد أهمية الإصلاح المؤسسي والهيكلية إلى التحول من وضع سائد ضعيف إلى وضع جيد قوي مع التسليم بوجود مؤسسات سياسية و اقتصادية تتميز بالنزاهة والكفاءة وتكون قادرة على توفير المناخ الذي يحفز النشاط الاقتصادي الانتاجي والمشاركة السياسية الايجابية، ومن أجل انجاح الإصلاح المؤسسي يجب أن يتسم بالترج في ظل رؤية استراتيجية واضحة من تبني تحديث الادارة في ابعادها المختلفة وتتمثل في:

<sup>1</sup> مصطفى شبرة محمد، مرجع سابق، ص ص 174-178.

-تحديث الهيكلية الادارية بما يمكنها من التخلص من القيود التي تعيق انطلاق قوي للإنتاج الوطني وتبني الاساليب المتطورة التي تكفل ترشيد اتخاذ القرار وحسن الاستفادة من الموارد الانتاجية المتاحة وأخذ في الاعتبار النفقات والايردادات العمومية والاصلاح المؤسس والهيكلي يتوقف على مجموعة من الأسس: منها ان تتولى الخطوات والإجراءات الإصلاحات بشكل متناسق ومنطقي فلا تتناقض مع بعضها البعض و لا تتعارض مع المتغيرات التي قد تظهر على الساحة المحلية او الخارجية و كذلك ينبغي ان تندرج خطط الاصلاح في اطار نظرة كلية شاملة و لا تخضع لتأثير الاعتبارات الجزئية او العارضة وحدها .

-تعميق سياسة اللامركزية الإدارية عن طريق تفويض الصلاحيات لكل مسؤول اداري، بما يتناسب و طبيعة النشاط الذي يمارسه و حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه، حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار عند المستوى التنظيمي المناسب و ليس بالضرورة عند قمة الهرم الاداري، و تكريس مبدا المساءلة و المحاسبة على اساس النتائج المحققة، كما تعمل اللامركزية على الحد من البيروقراطية و الفساد الاداري و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و رفع مستوى معيشة الافراد و تقوية الدور التنموي للمحليات مما ينشئ حالة من التنسيق و الابداع على مستوى وحدات الدولة، وهو يشكل احد المنافذ الهامة التي يعول عليها، اهمها الحق في المشاركة السياسة وصولا الى مستوى افضل من الحكم الجيد، و ذلك لان هدف اللامركزية الاساسي يتمثل في نقل سلطة صناعة القرار من الحكومة الى المجتمع، ليصبح المواطن محور اتخاذ القرار، فلامركزية هي سلطة حقيقية تقابلها مسؤوليات .

-منح الاستقلال المالي و الاداري للأجهزة الخدمائية و ادارتها وفقا للأساليب الاقتصادية و تمكينها من الاعتماد على قراراتها وموادها الخاصة في تمويل نشاطاتها، بعيدا عن الاتكال على سلطة الدولة و رعايتها المطلقة، و تكريس قواعد موضوعية في التخطيط و المتابعة و تعزيز مبادئ المساءلة و المحاسبة للموظفين العموميين على قاعدة الثواب و العقاب.

### ثانيا: اعداد الموازنة العامة وادارتها

يتوقف نجاح الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في دقة وصدق اعدادها وتقديراتها وتحديد أهدافها بوضوح حيث يجب أن يكون لدى العاملين في الأجهزة الرقابية والتنفيذية الوعي والدراية ولتحقيق فعالية رقابية لابد من مشاركة أجهزة الرقابة المستقلة في إعداد الموازنة العامة التي تدور بين الوزارة المالية والأجهزة الحكومية حيث يقدم خبرته الناشئة من نشاطاتها الرقابية السابقة كما يقدم تقارير كتابية وشفافية إلى البرلمان خلال اجتماع لجنة المالية والموازنة، مع اشتراك البرلمان في اتخاذ القرار المالي في ثلاث مهام اساسية تتمثل في الانضباط العالي، تحسين تخصيص الموارد، والفعالية العملية.

ولتفعيل دور البرلمان سعت إلى توسيع دور اللجان الدائمة التي تهتم بالموازنة، فهذه اللجان يرخص لها لفحص توقعات النفقات وجمع عناصر التقرير و طلب معلومات حول الموازنة وتقديم توصيات إلى البرلمان للقيام بعمل ما، وكذا تقوم بتعديلات في المخططات المالية المقدمة من طرف الحكومة ومع ذلك يوجد اختلافات مهمة فيما يخص الطريقة التي تتشكل بها هذه اللجان لفحص الموازنة.

لابد من تطوير الإدارات العليا في المصالح الحكومية علميا وتقنيا حتى تتحقق الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة مما يمكننا من حسن تنفيذ الموازنة وكفائتها وتقديمها لتعاون المطلق مع أجهزة الرقابة من خلال الرد على ملاحظاتها وتصحيح قراراتها والاستفادة من تحريرها أدائه وحماية الأموال العامة.<sup>1</sup>

### ثالثا: النهوض بالأسس التنموية البشرية

إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عمليات نتاجه جملة من العوامل وأهمها مقومات التنظيم السياسي و مجالاته السياسية، الاقتصادية و المالية و علاقات التركيب الاجتماعي بين مختلف شرائحه، القيم الثقافية المرتبطة بالبعد الأخلاقي و الاقتصادي و القيم المحفزة للعمل و الإنماء و الوعي بضرورة التطور و تجديد أداء العصرنة و التنمية، و من هنا يمكن القول إن للتنمية البشرية بعدين هما:

البعد الذي يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقته البدنية و العقلية و النفسية والاجتماعية والمهارة و غيرها.

و البعد الثاني فيتغير لان التنمية البشرية هي عملية تتصل بتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل و البنى المؤسسية التي تتيح المشاركة و الانتفاع بمختلف القدرات لدى مختلف فئات المجتمع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلال شكيب بن يونس، مرجع سابق، صص 12-15.

<sup>2</sup> يوسف بومدين، التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول، ملتقى دولي حول "الجامعة والتشغيل"، الاستشراف، الرهانات والمحك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 04 و 05 ديسمبر 2013، صص 05.

المطلب الثالث: عناصر عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر

لقد تبلور الاهتمام في مشروع عصرنة الأنظمة الموازانية على عدة عناصر والتي سنتناول كلا منها على حدى:

أولاً: التحول نحو ميزانية البرامج والأداء

هي ميزانية تجمع الاعتمادات المفتوحة في وزارة معينة حسب البرامج المعتمدة لديها ويشمل البرنامج مجموعة الأنشطة الموجهة لتحقيق وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من طرف الحكومة كما يسمح البرنامج بإدراج النفقات في الميزانية من النتائج المنتظرة.<sup>1</sup>

ثانياً: إطار الموازنة على عدة سنوات

2-1- إطار ميزانياتي متعدد السنوات: يعد وسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقدير الإيرادات والنفقات في أفق يمتد إلى ثلاث سنوات، لكن التصويت على الميزانية يبقى على أساس سنوي وتتمثل أهداف الإطار متعدد السنوات في تحسين عمليات التخطيط المالي وتحضير الميزانية، تخصيص الموارد حسب الأولويات الحكومية، تحديد أهداف متعددة السنوات في مجال النفقات، تعديل البرامج حسب القيود المالية، فرض انضباط ميزانياتي صارم.<sup>2</sup> ويمكن تمثيل إعداد الميزانية وفق الإطار المتعدد السنوات بالجدول التالي:

الجدول(02): إعداد الميزانية وفق الإطار المتعدد السنوات

النفقات الحقيقية	توقعات النفقات الحقيقية (ن-1)	توقعات السنة محل التحضير (ن)	توقعات السنة (ن+1)	توقعات السنة (ن+2)

المصدر: بوعبادة فتيحة، استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص 174.

<sup>1</sup> بلعربي فاطمة الزهراء، بن سعدي يمينة، الميزانية العامة للدولة وتبني الجزائر مشروع التحديث الميزانياتي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2016/2015، ص 71.

<sup>2</sup> محمد مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهمية وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10/ العدد: 02 (2020)، ص 74 .

### ثالثا: تقديم وعرض الموازنة

تقديم الموازنة يعني التوثيق أو الوثائق المقدمة و الموفرة لكل من البرلمان، الجمهور و المسيرين ويقوم ضمن الديمقراطية العصرية على عدة مبادئ أهمها:

- واجب الحكومة تقديم الحسابات بقاعدة تنظيمية مضبوطة لمستعملي معلومات الموازنة؛
- الشفافية و الوضوح، أي يسمح بمعرفة تامة لمعلومات الموازنة في الوقت المناسب؛
- عرض الحكومة لمحتوى الموازنة و تقديمها يجب أن يترجم الأهداف الكبرى لسياسات الدولة؛
- تسهيل وتحفيز المناقشات المفتوحة حول اختيار الموازنات لتحديد العلاقة بين الوسائل والأهداف كما أن القانون الصادر من طرف صندوق النقد الدولي المتعلق بشفافية المالية العامة قد حث في المادة 3-1 على ما يلي "لا بد أن يبين التوثيق الموازني بدقة أهداف المالية العامة، والإطار الاقتصادي الكلي، السياسات المتخذة لإعادة المكانية الأصلية للموازنة، والتوقعات الرئيسية للموازنة القابلة للتحقيق، كما يجب أن تكون معلومات الموازنة مقدمة بأسلوب يشبع احتياجات تحليل السياسات ووضوح الحسابات، وكذلك أن تكون التقارير حول الموازنة خاضعة لتنظيما للسلطة التشريعية.

### رابعا: إعادة هيكلة سيرورة تنفيذ النفقة العامة

#### 1/ تصنيف نفقات الموازنة

حيث يتم إدخال تصنيف جديد يسمح للوزارات بتجميع المعلومات المالية الملائمة تبعا لاحتياجات مستعملي الوثائق الموازانية " البرلمان، الإداريين، الجمهور"، إن التصنيف الجديد لنفقات الموازنة العامة يسمح بجمع المعلومات المالية بصورة واحدة وعميقة، وعرضها بأسلوب موحد يمكن المراقبين من معرفة المسؤولين الإداريين الموكلين بعملية تنفيذ النفقات العامة وبالتالي يعينهم على تقييم النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المتوقعة.<sup>1</sup>

و يتخذ التصنيف عموما ثلاثة أصناف كما يلي:

- حسب النشاط: يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته، (البرنامج، البرنامج الفرعي، النشاط، النشاط الفرعي).
- حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها، (7 أبواب و 32 صنف وتسمى أيضا مادة).

<sup>1</sup> فتيحة الجوزي، الإستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 95.

- حسب الوظائف الكبرى للدولة: يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة، (10 قطاعات كبرى) والذي يتبع مدونات المنظمات الدولية، حيث أن الغرض منها هو على وجه الخصوص تجميع الإحصاءات والدراسات المقارنة.
- حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.<sup>1</sup>

### 2/ التسيير المتكامل لنفقات التسيير و التجهيز (دمج للنفقات)

- التسيير المتكامل لموازنة التسيير والاستثمار هو نوع من التسيير المتخذ بهدف تسهيل اتخاذ القرارات، برؤية تسيير الأموال العامة بمنظور كلي وحساباتها التكميلية للنفقات التسيير والاستثمارية، ويسمى أيضا بنظام مدمج لتسيير المالية العامة الذي يشمل:
- برنامج برمجي يشمل دائرة النفقة العامة.
- المتدخلين وهم المدير العام للموازنة، المدراء الأمرين بالصرف، المراقبين الماليين والمحاسبين العموميين.
- كل المشرفين عن النفقة مرتبطين بالبرمجة (SIGFIP) في إطار شبكة معلوماتية محصنة، ويتم هذا النظام في إطار التحضير كما في إطار تنفيذ الموازنة العامة.<sup>2</sup>
- إن استغلال نظام التسيير المتكامل للنفقات وتطبيق إجراءاته سيؤدي إلى:
- معرفة آجال التنفيذ الفعلية للنفقات في كل مراحل تدخل الفاعلين.
- تمكين كل المتدخلين من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.
- الاطلاع السريع على مكامن الخلل والصعوبات في مسار الإنفاق.<sup>3</sup>

### 3/ نظام المعلوماتية لتحضير الموازنة

- أ- تعزيز قدرات تسيير المعلوماتية: وذلك من خلال الجوانب الثلاثة التالية:
- تحضير مخطط لإدارة المعلوماتية؛
- دعم مجلس المعلوماتية وتكنولوجيات المعلوماتية المالية؛

<sup>1</sup> شابي عريف، دورة تكوينية حول الإصلاح الميزانياتي الحالي في الجزائر، المكتبة العمومية خنشلة، يوم 08 فيفري 2023.

<sup>2</sup> Philippe Egoumé, **Procédure d'exécution de la dépense publique et transparence**, Présentation à l'ONG PUBLISHWHATYOU PAY, FMI, 26 avril 2007, Abidjan, p: 13.

<sup>3</sup> Rapport de la Banque Mondiale, **étude d'évaluation de la gestion de systèmes de finances publiques**, Mars 2007, p 38.

- تقديم الدعم إلى المديرية العامة للمالية.

ب- وضع نظام مدمج لتسيير الموازنة

سوف يغطي هذا النظام دائرة النفقة والمحاسبة. يتم إنشاؤه بالقرب من الأمرين بالصرف، في المراكز المحاسبية، وفي مصالح وزارة المالية المسؤولة عن تنفيذ الموازنة ويتطلب ذلك تطوير تطبيق أوتشيت برمجة موحدة للتسيير تتناسب مع التعديلات المنفذة على مستوى إجراءات الموازنة.<sup>1</sup>

**المطلب الرابع: وسائل عصرنة نظام الميزانية العامة في الجزائر**

تتضمن أساليب عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر ما يلي:

**أولا التحول نحو ميزانية البرامج والأداء:** تقوم على الاهتمام والتركيز على الانجازات التي تتم، إذ أن الميزانية تعتمد لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد شراء سلع وخدمات ومن ثم فميزانية البرامج والأداء تهتم بطبيعة أنشطة الأجهزة الحكومية أكثر من اهتمامها بموضوع الانفاق وهذا الأسلوب يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وترشيد الانفاق.<sup>2</sup>

يتم تحضير وتوقيع الميزانية على ثلاث مستويات، تتمثل فيمايلي:

- **المهمات:** تعوض مهمات الباب في الميزانية التقليدية، وتتكون المهمة من مجموعة من البرامج الموجهة
- **البرنامج:** هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية، ومنه يتضمن مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في انجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح، لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.
- **النشاطات:** يعتبر النشاط تقسيما للبرنامج على غرار البرنامج الفرعي، غير أنه تقسيم عملي كونه يشكل مستوى تنفيذ النفقات، أين تنفذ إجراءات الالتزام والتصفية وتحرير الحوالات، حيث لا يمكن تنفيذ هذه الإجراءات على مستوى كل من البرنامج أو البرنامج الفرعي، لاسيما وأن هذا الأخير هو تقسيم وظيفي فقط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حكيم بوجطو، مرجع سابق، ص ص 105-106.

<sup>2</sup> سهام زرقان، مرجع سابق.

<sup>3</sup> صابر عيشور، الملتقى الجهوي بالمدينة حول الإصلاح الموازاتي في الجزائر، وزارة المالية المديرية العامة للميزانية المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر، يومي 6 و7 جوان 2022.

ثانيا: التحول نحوى حكومة الميزانية العامة:

عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها: "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بغرض التنمية" كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها "ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"

ومن هنا فان حوكمة الميزانية العامة تستهدف إرساء قيم الشفافية و المشاركة في مؤسسات الميزانية وعلى النحو الذي يحقق فاعلية المساءلة لتلك المؤسسات، كما استقر الفكر التنموي الحديث على أهمية الدور المحوري الهام الذي تلعبه مؤسسات الميزانية العامة و تفعيل مفهوم وقيم الحكومة في دفع و تطوير أداء منظومة التنمية الاقتصادية، فالميزانية هي المرآة العاكسة لدور الحكومة في المجتمع، ومن خالها يمكن تحديد السمات الأساسية للاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يتعلق بمدى قوة وسلامة المركز المالي للدولة و أوضاعها التنافسية على الصعيدين الداخلي و الدولي، حيث تتطلب الحوكمة من وجهة نظر البنك الدولي مع فكرة تطوير الإدارة، كوسيلة أساسية لإنشاء البيئة الدائمة للتنمية و إدامتها، وتكون مكملة للسياسات الاقتصادية المجدية، أما الحوكمة من جهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي فهي حالة تعكس تقدم الإدارة و تطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوز مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية إمام المواطنين.

تتضمن الحوكمة الجدية في إعداد و تنفيذ الميزانية المصاغة، التنفيذ و إعداد التقارير المالية و تقارير الأداء- غير المالية - و التحليل في إطار الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو اللوائح التنظيمية، و لكي تتحقق الحوكمة المالية ضمن صيرورة الميزانية لا بد من التركيز على وضع إطار قانوني شامل لجميع النفقات و أيضا عبر تحديد الوظائف التالية:

**وظيفة تحضير الميزانية:** والتي تقوم على تحديد الأطر الإجمالية للاقتصاد الكلي و المالية العامة ذات المصدقية، مع إمكانية الوصول إليها باستخدام التوقعات و الأهداف الواقعية، هيكلية وتصنيف الميزانية بطريقة شفافية متكاملة و نوعية ترتبط بالمخططات المحاسبية لأجل التقارير المالية و إلزامية المسائلة خلال التنفيذ، وكذا توزيع الأموال المتاحة على أساس معلومات دقيقة للنفقات و خطط ذات مصداقية للنفقات القطاعية، وإنشاء ميزانية تشتمل على معلومات منفصلة وواضحة ومفيدة، على الإيرادات المتوقعة و النفقات و الأعباء و تخصيص الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف و النتائج المتوقعة.

**وظيفة تنفيذ الميزانية:** والتي تقوم على أنظمة قادرة على التنبؤ و التقدير الجيد، تعمل بشفافية وتخضع للمساءلة حول توقعات الخزينة والإدارة و تنظيم الرقابات الداخلية التي تعمل في إطار نفقات الأجور

وغير الأجور لضمان الانضباط المالي و سيادة القانون، وتحديد نظم المراجعة الداخلية التي تساعد في تحديد نطاق الضعف في نظم الرقابة على الميزانية .

**وظيفة نظم التقارير الحسابية:** ذلك أن تتبع الممارسات الحسابية المعترف بها عموماً تؤدي إلى إنتاج معلومات مالية موثوقة، وتوفير الشفافية حول الحالة المالية العامة و في صيرورة الميزانية، والذي وسيلة لتعزيز قدرة البرلمان و المواطنين على المساءلة و المحاسبة، أثناء سنة الإنفاق.

### ثالثاً: التحول نحو منهج الرقابة الشاملة:

تركز الميزانية العامة المرتكزة على البرامج والأداء على الانتقال من رقابة النفقات على أساس الوسائل (الإيرادات) إلى الرقابة على المنتجات (النفقات) أو، مع إعطاء المزيد من الحرية في الإنفاق ضمن نفس البرنامج بشكل واسع، حيث في مقابل هذه الحريات تتم مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المتوقعة، و يؤدي تبني هذه المفاهيم بالضرورة إلى تحويل التفكير حول قياس الأداء الحكومي من التركيز على الإيرادات و العمليات و النفقات إلى التركيز على النتائج، لتتحول بذلك من الرقابة المالية إلى الرقابة وغير المالية أو تسمى بالرقابة الشاملة.

تشمل الرقابة على المال العام في القطاع العام وفقاً للمفهوم التقليدي الرقابة المالية و الرقابة الإدارية، أما بخصوص المفهوم الحديث للرقابة فتشمل إضافة لذلك تدقيق العمليات و تدقيق الفعاليات، وهو ما يطلق عليها رقابة الأداء على النتائج، ويتم من خلال التحقق من الذي يتميز به التدقيق في حالة إتباع أسلوب ميزانية البرنامج و الأداء القائمة على النتائج، ويتم من خلاله التحقق من استخدام الحكومة للأموال التي تحت تصرفها ومن تنفيذها لبرامجها وفق للأهداف المحددة فيها، وتعد مؤشرات الأداء المختلفة التي يتم تحديدها في كل برنامج بمثابة المؤشرات التي يركز عليها تدقيق الأداء، لتصبح بذلك رقابة الأداء و رقابة النتائج ترتكز على الإنتاجية وعلى الفاعلية وعلى الجدوى، وكذا درجة الالتزام بضوابط و مؤشرات قياس ذات صبغة عامة، حيث يحتاج تطور دور هذه الأجهزة إلى مزيد من التفعيل و التعميق، لتعزيز دورها الرقابي في المساءلة من جهة، دورها الإرشادي في تقديم النصح و العون للأجهزة التنفيذية من جهة أخرى، مما يساعدها على النهوض بأدائها و تحسين نظم واليات عملها بالشكل الذي يحقق تنمية الأداء النهائي للنشاط الحكومي وتحسينه.

ولقد حددت معايير المراجعة الدولية ثلاث عناصر لمراقبة الأداء التي تعتمد على ثلاث رقابات تتمثل

فيما يلي:

\*رقابة الاقتصاد: و يقصد بها التقليل من تكلفة استخدام الموارد اللازمة للقيام بالنشاط مع مراعاة اعتبارات الجودة اللازمة، و هي مراجعة الاقتصاد في الأنشطة مع مراعاة المبادئ الإدارية.

\*رقابة الكفاءة: يعبر عنصر الكفاءة عن العلاقة بين النفقات مع السلع و الخدمات و الموارد التي استخدمت في إنتاجها للوصول إلى تحديد درجة الإنتاجية، و مستوى الكفاءات في إدارة الموارد المستخدمة بمعنى الإنفاق بصورة صحيحة.

\*رقابة الفعالية: وتهدف إلى التأكد أن النتائج المطلوبة قد تحققت بما يتفق و الأهداف المرسومة، و أن تحقيق النتائج كان بأقل التكاليف، و بذلك تتم دراسة النتائج، و يتم ربطها بالأهداف التي رسمتها الجهات الإدارية العليا، و قد تتسع الرقابة لتشمل الجهات الخارجية التي استفادت من الخدمة أو السلعة التي أدتها الجهات المنفذة، ويعتمد نجاح رقابة الفعالية على وضوح الهدف منه و على وسائل الوصول لذلك، و تشمل موثوقية المعلومات التي يحصل عليها المدقق من الجهة المنفذة للبرنامج، و من الجهات الخارجية المستفيدة من الخدمة و على وضوح الهدف من البرنامج و على مؤشرات الأداء المتعلقة بالبرنامج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن بريح ياسين، مرجع سابق، ص ص، 158-159.

### خلاصة الفصل الأول

يمكن تلخيص الفصل في الآتي:

- هناك عدة مفاهيم حول عصرنة الميزانية من بينها أنها عبارة عن مشروع لإصلاح تسيير المالية العامة بشكل عام والتسيير المالي العمومي بشكل خاص، عن طريق تحديثه ليتماشى مع الوضع المحلي والدولي.
- من خلال تركيز المشروع على إعادة تفتيح شامل لنظام تحضير وتنفيذ الموازنة نستخلص أن الهدف الرئيسي للمشروع هو تحسين الأداء و تحقيق النتائج من خلال الفعالية والكفاءة في تنفيذ البرامج وكذا رشادة الانفاق العام.
- يعتمد مشروع عصرنة النظام الموازي في الجزائر على ميزانية البرامج القائمة على النتائج و الإطار الموازي المتعدد السنوات، وكذا مضمون جديد للميزانية ووثائقها .

# الفصل الثاني

وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18

المتعلق بقوانين المالية

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

### تمهيد

في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في نظامها الميزانياتي تولت تبني قانون جديد وهو القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، لمسايرة هذه الإصلاحات المالية والتحديثات الميزانياتية المبرمجة، حيث يركز هذا الأخير على مبدأ مساءلة المسيرين وتجسيد التسيير المالي العمومي، من خلال تحسين عرض وتقديم مشاريع قوانين المالية وادخال تصنيف جديد للإفاق وتجديد وثائق الميزانية.

واستنادا على ما سبق ذكره سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** القانون العضوي 15/18 وآفاقه.

**المبحث الثاني:** المحاور الأساسية للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

### المبحث الأول: القانون العضوي 15/18 وآفاقه

لقد جاء القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 ليلغي القانون 17/84 والذي أصبح لا يستجيب للمتطلبات التي تفرضها المتغيرات والتطورات التي عرفتتها بلادنا في المجال المالي والاقتصادي، وكذا من أجل توفير بيانات ومعلومات مالية موثوقة.

#### المطلب الأول: ماهية القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية المؤرخ في 2018/09/02

لقد جاء القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية كنتيجة للمسار الإصلاحية الذي انتهجته السلطات العمومية الجزائرية، في مجال تسيير المالية العمومية من جهة، وكذا كحتمية قانونية تبرز في ضرورة احترام نص المادة 141 من التعديل الدستوري لسنة 2016، والتي تم التأكيد عليها في المادة 123 من الدستور 2020، حيث تفرض اعتماد قانون عضوي لتنظيم قوانين المالية، وهو الشرط الذي نصت عليه لأول مرة المادة من دستور 1996، وهو ما كان يتعارض مع القانون 17/84 الذي يعد مجرد قانون لا يتماشى مع القيمة المعيارية التي فرضتها المواد الدستورية<sup>1</sup>. جاء تبني المشرع الجزائري للقانون العضوي 15/18 بهدف إحداث تحول جذري في الأساس الذي تبنى عليه قوانين المالية مستهدفا تحقيق غايتين رئيسيتين هما: إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج، وتعزيز شفافية المعلومات الميزانية<sup>2</sup>.

الهدف منه هو تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي يحكم إعداد قوانين المالية وكذا مضمونها و كيفية تقديمها و المصادقة عليها من قبل البرلمان ،كما يحدد مبادئ و قواعد المالية العمومية و حسابات الدولة و كذا تنفيذ قوانين المالية و مراقبة تنفيذها<sup>3</sup>.

- يضم هذا القانون العضوي ستة أبواب يمكن عرضها كالتالي:

**الباب الأول: أحكام عامة** والذي يعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها.

**الباب الثاني: موارد الدولة وأعباؤها وحساباتها** تطرق إلى موارد الموازنة وتصنيفها وتخصيصها، وأعباء الموازنة و رخصها، وتصنيفها، وموارد الحزينة وأعباؤها، وحساباتها.

<sup>1</sup> أكحل محمد، شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري، المجلد 13، العدد 03، 2021، ص228.

<sup>2</sup> شافة ماما فاطمة، عامر طكوك، موازنة البرامج والأداء ومساهمتها في تعزيز الرقابة في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية بالمديرية العامة للميزانية-وزارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، 2022/2021، ص76.

<sup>3</sup> المادة 01، القانون العضوي 15/18، مرجع سابق، ص 9.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

الباب الثالث: تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها تناول تحضير مشاريع القوانين وتقديمها وايداعها، وبنيتها.

الباب الرابع: تنفيذ قوانين المالية وبيين وحدة تنفيذ الاعتمادات.

الباب الخامس: القانون المتضمن تسوية الميزانية والذي يتم من خلاله التعريف بهذا القانون ومحتوياته والوثائق المرفقة.

الباب السادس: أحكام انتقالية وختامية

ويتعلق بـ:

أول قانون يحضر هو قانون المالية لسنة 2023 .

- يحضر قانون تسوية الميزانية 2023 وفقا لإحكام القانون العضوي 15/18.

- فيما يخص قوانين (2021-2022) تبقى خاضعة للقانون 17/84 حسب مبدأ التدرج .

- يحضر ويناقش على أساس انتقالي مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الميزانية المتعلقة 2023-2024 و يصادق عليها بالرجوع إلى 17/84.

- تبقى سارية المفعول الأحكام المتعلقة بالتقادم الرباعي و كذا إنشاء بيانات تنفيذية لتحصيل المستحقات غير تلك المتعلقة بالضريبة و الأملاك.

- التسيير الانتقالي لاعتمادات البرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31 بعنوان البرنامج القطاعي المركز (مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة باسم الوالي) في إطار أحكام المرسوم التنفيذي 227/98 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز المعدل و المتمم ، و الذي سيتم العمل به جاريا إلى غاية سريان مفعول المرسوم التنفيذي رقم 403/20 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020 ، الذي يحدد شروط نضج و تسجيل البرنامج و يقصد بالنضج) هو الإجراء الذي يتم فيه إعداد جميع الدراسات من فكرة المشروع إلى غاية قرار انجازه بتسجيله وهذا بعد التأكد من ملائمة و تحديد الأهداف المرجوة من استغلال ايجابيا على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية).<sup>1</sup>

**1 / مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و التي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31**

-يقوم الوالي بتوزيعها حسب القطاعات ،مبينا الأولويات المحلية للمشاريع الاستثمارية؛

-يبلغ هذا التوزيع لوزير المالية و المديرية العامة للميزانية ووزراء القطاعات؛

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي، رقم 20-404 ، المؤرخ في 2020/12/29، الذي يحدد كفاءات تسيير وتقويض الاعتمادات المالية، المادة 03.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون (الضوي) 15/18 (المتعلق بقوانين المالية)

- تكون القائمة المحددة موضوع مقرر تسجيل إجمالي جديد؛
- يقوم مسؤول محافظة البرامج بتوزيع مشاريع الاستثمار العمومي المعنية حسب كل برنامج ويعلم الوالي المعني بهذا التوزيع؛
- ينفذ مشاريع الاستثمار العمومي سالفه الذكر من قبل مصالح الوزير المعني (المركزية أو غير المركزية) أو من طرف متدخلين آخرين بموجب أحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رق 20-404 المؤرخ في 2012/12/29 الذي يحدد كفاءات تسيير و تفويض الاعتمادات المالية؛
- يمكن لمسؤول البرنامج لوزارة معينة تعيين بالتشاور و بالتنسيق مع الوالي المختص اقليميا مسؤول مصلحة غير ممرضة تابعة لوزارة أخرى و يفوض له التسيير وهذا في إطار تعاقدى وفقا لإحكام المادتين 19/18 من المرسوم التنفيذي 404/20 السالفة الذكر .

الجدول رقم (03): نموذج الخاص بمشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و لم يتم الشروع فيها بتاريخ 31

2022/12/

الرقم التسلسلي	رقم و تاريخ مقرر البرنامج	عنوان مشروع الاستثمار العمومي	الوزارة التابعة لها	ترخيص البرنامج (المبلغ (دج))	اعتمادات الدفع (المبلغ (دج))	رقم وتاريخ وضع الاعتمادات عند الاقتضاء	ترخيص البرنامج الملتمزم به (دج)	طابع الاولوية
01								
02								
03								
...								
...								

المصدر: المرسوم التنفيذي 20-404، المحدد لكفاءات التسيير و تفويض الاعتمادات المالية.

درجة الأولوية:

- مهم ومستعجل؛
- مهم وقليل الاستعجال؛
- ذو أهمية قليلة و مستعجل؛
- غير مهم وغير مستعجل.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

وفيما يتعلق بمشاريع الاستثمار العمومي التي لم يتم اختيارها فسيكون موضوع إقبال وفقا للكيفيات و الاجراءات المعمول بها في هذا المجال.

### 2- مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و التي تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31

بالنسبة لهذه المشاريع يوقف الوالي المختص إقليميا وضعية مشاريع الاستثمار و التي يوزعها حسب القطاعات وترسل من الوالي إلى مسؤول محافظة البرامج ووزير المالية.

- تلحق المصالح المختصة لمسؤول محافظة البرامج ووزير المالية مشاريع الاستثمار العمومي المدونة لكل برنامج على سبيل البيان و الترتيب؛

- يجب على مسؤول البرنامج إنشاء نشاط غير ممرکز وحيد من اجل برامج الاستثمار العمومي سألقة الذكر والتي يكون الوالي مسؤول عنها ويبقى أمر بالصرف للاعتمادات المتعلقة بها.

وقد أشار هذا المنشور انه بعد الغلق النهائي للمدفوعات من طرف أمين الخزينة للولاية بعنون السنة المالية 2022، يضبط الوالي المختص اقليميا وضعية هذه المشاريع التي تم الشروع فيها حيث يتم توزيعها حسب القطاعات و يرسلها إلى مسؤول محافظة البرامج ووزير المالية يعاد تقييدها باسمه عن طريق رسالة التكاليف محل تفويض التسيير.

### الجدول رقم(04): نموذج الخاص بمشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و تم الشروع فيها بتاريخ 31 /12/ 2022

الرقم التسلسلي	رقم وتاريخ مقرر البرنامج	عنوان مشروع الاستثمار العمومي	الوزارة التابعة لها	ترخيص البرنامج المبلغ(دج)	اعتمادات الدفع المبلغ(دج)	رقم وتاريخ وضع الاعتمادات عند الاقتضاء	ترخيص البرنامج الملتمزم به(دج)	اعتمادات الدفع المستهلكة (دج)
01								
02								
03								
...								
...								

وحسب ما ذكر نستخلص مايلي:

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

- البرنامج الجاري انجازه و المسجل باسم والي ولاية خنشلة ضمن البرنامج القطاعي غير الممركز يحتوي على 591 عملية برخصة برنامج قدرها 196,66 مليار دج منها 459 عملية مسجلة برخصة برنامج قدرها 156,74 مليار دج تم الشروع فيها وهي موضوع نفقة و 132 عملية برنامج قدرها 35,92 مليار دج لم يتم الشروع فيها حيث يتم الشروع فيها حيث تعتبر هذه الوضعية مؤقتة إلى غاية الغلق النهائي للمدفوعات بعنوان سنة 2022.<sup>1</sup>

- وفيما يخص البرنامج الجديد بعنوان 2023 استقادت ولاية خنشلة في إطار الميزانية العامة للدولة بعنوان نفقات الاستثمار من 24 عملية استثمارية برخصة التزام تقدر بل 3,866 مليار دج و بتغطية اعتمادات دفع قدرها 2,217 مليار دج موضحة حسب محفظة البرامج ولقد صدر عن وزير المالية 11 منشور وقرار وزاري رقم 124 المؤرخ في 15/08/2022 الذي يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف.

### المطلب الثاني: دوافع إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

إن هذا القانون هو الإطار الجديد لتسيير مالية الدولة الذي يهدف إلى إصلاح الإطار الميزانياتي والمحاسبي وإحداث تحول عميق في كيفية تسيير المال العام، بارتكازه على الموازنة الموجهة لتحقيق النتائج انطلاقا من أهداف محددة وليس على أساس طبيعة النفقات المعمول بها في الوقت السابق من دوافع هذا القانون ما يلي:

**الدافع الأول: دافع ضرورة تحيين القانون السابق 17/84 المتعلق بقوانين المالية المعدل و المتمم باعتباره قائم على مفهوم تقليدي (حسن تسيير الوسائل بدون مراعاة النتائج و بلوغ النجاعة الاقتصادية)**

إن القانون 17/84 لم يعد يتماشى اليوم و الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي طرأت على البلاد وهذا بسبب ما يصادفه من حدود ضيقة، فان هذا القانون لم يعد قادر على تحقيق نجاعة في تسيير المالية العمومية ،و التي تشهد اليوم ثغرات هامة من خلال الشروع في إصلاح ميزانياتي هادف يرمي إلى تحديث نظم الميزانية

لذا انطلقت الجزائر سنة 2001 بالموافقة على اتفاق القرض رقم 7047 الموقع بواشنطن بين الجزائر و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع المنظومة الخاصة بالميزانية، حيث تهدف هذه

<sup>1</sup> إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية مصلحة تلخيص الميزانية خنشلة. 2022.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

الإصلاحات إلى تحديث هياكل الدولة بما يتماشى مع الرهانات الوطنية و الدولية بغية وضع قاعدة صلبة و متينة لبناء استراتيجية تنموية شاملة.

لذا فان القانون رقم 17/84 لا يمكنه مسايرة المبادئ القانونية الأساسية الجديدة ،وخاصة الأحكام الجديدة التي جاء بها الدستور 2016 في مادته 141 التي تقتضي بان تشريع البرلمان يكون بقوانين عضوية فيما يخص القوانين المتعلقة بالمالية.<sup>1</sup>

### الدافع الثاني: دافع النقائص السابقة التي تشوب منظومة الميزانية العامة للدولة

إن المنظومة المالية السابقة كانت نتاجا للضرر وف التي مرت بها البلاد في بداية التسعينات و تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،لكن هذا النمط اثبت عدم جدواه و عدم مسايرته لمقتضيات التسيير للموارد المالية بسبب ما يحتوي عليه من قواعد معقدة وإجراءات صعبة حيث أصبح يشكل بحكم التجربة الميدانية عائقا للقائمين على تسيير المال العام من جهة، و من جهة أخرى ضرورة الاستعمال العقلاني للموارد ،وذلك لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد و المتعاضم ،والذي يتطلب نوعا من الصرامة و الفعالية في تسيير المال العام ،لذا فان الحكومة الجزائرية أخذت على عاتقها إصلاح منظومة الميزانية العامة للدولة و التي تشوبها العديد من النقائص المتمثلة في<sup>2</sup>:

- غياب إطار متعدد السنوات في التخطيط للميزانية: حيث أن نظام الميزانية السنوية غير مناسب للمشاريع ذات المدى الطويل ،مما يعني غياب إطار للتخطيط الميزانياتي متعدد السنوات.<sup>3</sup>
- ازدواجية الميزانية :ميزانية التسيير و ميزانية الاستثمار؛
- تسيير النفقات العمومية وفقا للوسائل و ليس على أساس النتائج المستهدفة، مما يعكس عدم الاهتمام بنجاعة الإنفاق العام؛
- الوثائق المتعلقة بالميزانية لا تقدم قراءة واضحة للوضعية المالية ،مما يؤدي إلى صعوبة يواجهها المستخدمون للحصول على بعض وثائق الميزانية العامة ،وبالتالي ضعف شفافية إدارة المال العام.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمودي عمر، ضوابط إعداد الموازنة العامة للدولة ودورها في تحقيق النجاعة الاقتصادية في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور - الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2020، ص47.

<sup>2</sup> عرض أسباب القانون العضوي رقم 15/18، وزارة المالية، من طرف المدير العام للميزانية في أوائل أبريل 2018.

<sup>3</sup> القانون العضوي 15/18، مرجع سابق، المادة 05، ص9.

<sup>4</sup> القانون العضوي 15/18، مرجع سابق، المادة 02 و 03، ص 9.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

### المطلب الثالث: أهداف إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية

يهدف القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية إلى:

- **تحديد إطار تسيير مالية الدولة:** الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية، ذلك بتحديد مضمونها وكيفية تقديمها، المصادقة عليها. وقد حدد القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية طبيعة أنواع قوانين المالية التي تحكم الميزانية العامة للدولة. كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها؛
- **يكرس هذا القانون مبادئ الشفافية، المسؤولية وفعالية الأداء:** بمعنى أن القانون العضوي الجديد يهدف لتحسين شفافية الميزانية العامة لتوضيح المعلومات للجمهور، وتعزيز مسؤولية المسيرين بمنحهم حرية التصرف في الاعتمادات مع مساءلتهم مما يزيد من فعالية الأداء؛
- **يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية؛**
- **يهدف القانون 15/18 إلى تقليص حسابات التخصيص الخاص بالمقارنة مع التجربة الفرنسي تتعامل مع 6 حسابات فقط.<sup>1</sup>**

### المطلب الرابع: حوكمة الميزانية العامة في ظل القانون العضوي 15/18

إن القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بالقوانين المالية المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، يبرمج عملية الإصلاح الميزانياتي من خلال ما ينطوي عليه من إحداث لتغييرات وتحولات عميقة في عمليات تسيير الإدارات، والانتقال من ثقافة التسيير القائمة على الوسائل والإجراءات إلى ثقافة قائمة على النتائج.

هذا التحول في عمليات التسيير يعطي اضافة لحوكمة ميزانية الدولة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام وأداء خدمات الدولة، وأيضا تعزيز دور البرلمان ووضع آفاق تطور المالية العامة في منظوره الصحيح، حيث ستنقل ميزانية الدولة من نموذج مهيكّل على أساس طبيعة الموارد من خلال الالتزام والتركيز فقط على مطابقة المشروعية مقارنة مع ترخيصات النفقات إلى نموذج مهيكّل ومنظم على أساس أغراض السياسات العمومية، تتحكم فيه النتائج التي يتم الحصول عليها.

إن ميزانية الدولة انطلاقا من القانون السابق تهيكّل على المهام والبرامج والعمليات ( الأنشطة)، وستكون المهمة هي وحدة التصويت الجديدة في البرلمان والبرنامج المحدد على المستوى الوزاري يمثل وحدة

<sup>1</sup> كوثر صخراوي، مريم بالأطرش، آليات تفعيل الرقابة البرلمانية على الأموال العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12/ العدد 01 (2022)، جامعة البليدة-2، الجزائر، ص 523.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

تخصيص الاعتمادات الجديدة ضمن الميزانية، وفي النهاية كل برنامج يتوافق مع مجموعة متماسكة من العمليات، والتي تحدد المعلومات المتعلقة بوجهة موارد الميزانية.<sup>1</sup>

ومن اهم الاهداف المسطرة للحكومة:

- اعتماد مبدأ الحكامة في تسيير المالية العمومية؛
- تقييد حرية المبادرة لتحويل الاعتمادات بشروط صارمة؛
- يهدف هذا القانون الى تقليص الصناديق الخاصة ،و التي هي محل انتقاد من قبل المؤسسات المالية العالمية ،لأنها اصبحت مصدر للفساد في الكثير من القطاعات و التي تعاني من سوء التسيير؛
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام و الخاص لتمويل عمليات الاستثمار ،من خلال تسهيلات حكومية لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة و المتوسطة امام مستثمري القطاع الخاص.

<sup>1</sup> مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية المالية العامة، المجلد 10/ العدد: 01 (2020) ، ص 20.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 (المتعلق بقوانين المالية)

### المبحث الثاني: المحاور الأساسية للقانون العضوي 15/18 المتعلق بالقوانين المالية

بعد دراستنا لدوافع وأهداف صدور القانون العضوي 15/18 وكذا حوكمة الميزانية العامة في ظل القانون العضوي الجديد، سنطرق في هذا المبحث عن أهم محاوره .

#### المطلب الأول: التسيير وفق النتائج

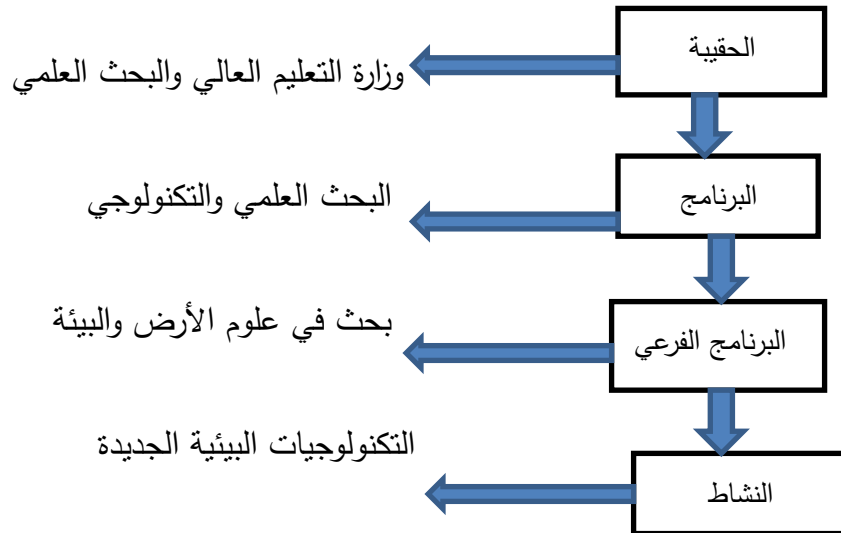
إن تبني هذه المقاربة الجديدة في تسيير المال العام، فرض مراجعة هيكله الميزانية العامة للدولة من أجل:

- إدراج نظرة متعددة السنوات لتسيير النفقات العمومية والمستندة على حسب البرامج لا حسب التنظيم الهيكلي كما هو شأن في المنظومة الحالية؛

- تحسين مضمون ميزانية الدولة وتطوير طرق تقديمها من أجل شفافية أحسن لتسيير موازناتي ولمضمون الرخصة البرلمانية.

وعلى هذا الأساس تم وضع ميزانية تعتمد على محافظ برامج لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية والتي تنفرع بدورها إلى برامج فرعية ونشاطات من خلال دمج ميزانياتي التسيير والإستثمار تحت حساب واحد فالبرنامج يشمل مجموع الأنشطة الموجهة لتحقيق الأهداف وتطبيق التوجيهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من طرف الحكومة.<sup>1</sup>

الشكل رقم(01): مخطط توضيحي للهيكل الجديدة للميزانية وفق مفهوم البرنامج- النشاط



المصدر: حاج جاب الله أمال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 06-نوفمبر

2021، ص.121

<sup>1</sup> حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18 ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، نوفمبر 2021، ص 120-121 .

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

توضح المادة الخامسة (05) من المشروع الأولي للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية أن قانون المالية السنوي يتوقع ويرخص لسنة مالية مجموع الموارد والأعباء لتحقيق برامج الدولة وفقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة، ونصت المادة (78) منه على أن وحدة تنفيذ الاعتمادات هي البرنامج ونصت المادة 22 على أن الاعتمادات تخصص في برامج، كما جاء في مواد أخرى كيفية نقل وتحويل الاعتمادات في تسيير البرامج.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المضمون الجديد للميزانية

لقد جاء مشروع عصرنه نظام الميزانية العامة بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات التي تمس طريقة تقديم الميزانية ومدونها والوثائق المكونة لها، حيث تم اقتراح تصنيفات جديدة للنفقات العمومية والتي سنتناولها فيما يلي :

### أولاً: تصنيفات جديدة لأعباء الميزانية

تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب:

- (1) **النشاط:** يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته
- (2) **الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها
- (3) **الوظائف الكبرى للدولة:** يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة
- (4) **الهيئات الإدارية:** المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.<sup>2</sup>

### 1/1/ التصنيف حسب الأنشطة

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup> القانون العضوي 15/18، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين مالية، المادة 28، ص 11-12.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

الشكل رقم (02): التصنيف حسب الأنشطة

### CLASSIFICATION PAR ACTIVIT

محفظة البرنامج  
PROTEFEUILLE

البرنامج  
PROGRAMME

مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.

البرنامج الفرعي  
SOUS PROGRAMME

تقسيم وظيفي للبرنامج pefonctionelytedsubdiivisio

النشاط  
ACTION

تقسيم عملي للبرنامج subdivisionsopérationnelles

النشاط الفرعي  
SOUS ACTION

تقسيم عملي subdivisionopérationnelles

المصدر: الشابي عريف، دورة تكوينية حول الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، المكتبة العمومية لدى ولاية

خنشلة، يوم 08 فيفري 2023.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

### 1/2 التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات

#### القانون العضوي المادة 29

المادة 29: تتضمن أعباء ميزانية الدولة، حسب الطبيعة الاقتصادية، الأبواب الآتية:

- نفقات المستخدمين؛
- نفقات تسيير المصالح؛
- نفقات الاستثمار؛
- نفقات التحويل؛
- أعباء الدين العمومين؛
- نفقات العمليات المالية؛
- النفقات غير متوقعة.<sup>1</sup>

1/3/ حسب الوظائف الكبرى للدولة: بطبيعة الحال فإن هذا التصنيف اعتنى بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

#### 1/4/ حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: من خلال الفقرة 04 المادة 28 نجد أن

هذا التصنيف يعتمد على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية لأن اعتماد ميزانية البرنامج يتطلب تفاصيل أكثر عن التصنيف الحالي حسب الوزارات والإدارات العامة وذلك حتى يعطي النتيجة المطلوبة من مسؤولية كل مسير معني بتحضير وتنفيذ الميزانية كما يكون هذا التصنيف مستقلا عن التصنيفات الأخرى، بحيث يتم هيكلته بتحديد هيكله وقرارات الدولة فتحدد النشاط المعين سواء برنامج، برنامج فرعي، عملية... الخ) نحدد له مسؤول معين سواء أمانة عامة أو مديرية أو مديرية فرعية... الخ لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة.<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث: إثراء الوثائق الجديدة للميزانية

وثائق مجمعة في ثلاثة أحجام تتعلق بما يلي:

أ. الحجم 1: مشروع ميزانية الدولة،

ب. الحجم 2: تقرير عن الأولويات والتخطيط يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير

محفظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية، حسب المصالح غير الممركزة وكذا حسب الهيئات

<sup>1</sup> القانون العضوي 15/18، مرجع سابق، ص 12.

<sup>2</sup> عامر مباركية، دراسة استشرافية لتأثير القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية على مكونات الميزانية العامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خنشلة، 2021/2022، ص 23.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الهيئات بتنفيذ كل البرنامج أو جزء منه ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج، لاسيما التوزيع بحسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الإشارة لاسيما لقائمة المشاريع الكبرى،

ج. الحجم 3: التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة.

يتم إعداد هذه الوثائق وفقا للميزانية حسب كل برنامج، والمتمحورة حول النتائج وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طابعا سنويا ومتعددة السنوات.<sup>1</sup>

المطلب الرابع: المبادئ الجديدة للميزانية

توسع القانون العضوي في مبادئ الميزانية مع الإبقاء على مبادئ القانون 17/84 فاشتملت فيما يلي:

أولاً: مبدأ السنوية

أ- تعريف مبدأ السنوية: هو كل تقدير للإيرادات والنفقات العامة تتسم بالدورية لمدة سنة، وأن الاعتماد الممنوح من قبل السلطة التشريعية يكون سنويا ولا يمكن للحكومة الشروع في التنفيذ ما لم تحصل على الاعتماد، فهي ملزمة سنويا بالرجوع إلى البرلمان لطلب الترخيص على مشروع الميزانية.

ثانياً: مبدأ الوحدة

أ- التعريف من ناحيتين:

الناحية الشكلية: يعني أن كل الموارد والأعباء العامة تدرج في وثيقة واحدة.

الناحية الموضوعية: أن الوثيقة الشاملة لكل الموارد والأعباء العامة يجب تقديمها للسلطة التشريعية قصد اعتمادها، فهنا يتعلق الأمر بقانون ربط الميزانية الذي يشترط فيه الاعتماد ذلك ما يقرر في القانون المتعلق بقوانين المالية.<sup>2</sup>

ثالثاً: مبدأ العمومية:

إن عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية و يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات و كافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين .

<sup>1</sup> المادة 75، القانون العضوي 15/18، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> رحمة شكلاط، واقع وتطبيقات مبادئ الميزانية في الجزائر، المجلة النقدية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص ص 261، 273.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

و بتطبيق المبدأ تتضمن الميزانية قسمين : أولهما خاص بالإيرادات و الثاني بالنفقات دون الربط بحيث يظهر كل قسم مستقلا عن الآخر .

### عدم التعويض :عدم المقاصة : (non compensatio)

تعني هذه القاعدة أن الإيرادات و النفقات مسجلة بمبلغها الإجمالي ، و يعني ذلك أن تظهر النفقات و الإيرادات بكتلتين إجماليتين منفصلتين دون اي تخفيض أو تعديل أو تعويض (اي مقاصة ) بينهما تؤدي إلى تخفيض أو زيادة هذه الكتل و بالتالي نميز بين كتلتين داخل الميزانية العامة ، النفقات من جهة و الإيرادات من جهة أخرى .

### عدم التخصيص (عدم التوجيه) : (non affectation)

بموجب هذه القاعدة فإنه لا يمكن تخصيص أي إيرادات لتغطية نفقة خاصة نستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تميز و يمكن أن نستثني من هذه القاعدة :

- الميزانيات الملحقة؛
- الحسابات الخاصة للخزينة؛
- أو الاجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة ،التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات .

### رابعا: تخصيص الاعتمادات

يعني هذا المبدأ أن الرخصة التي يمنحها البرلمان للحكومة من أجل تنفيذ النفقات لا تكون بمبلغ إجمالي إنما تكون مقسمة و موزعة حسب التصنيف المعتمد للاعتمادات و يجب على الحكومة احترام هذا التقديم في التنفيذ .

### خامسا : مبدأ التوازن

ظهر تأكيد المشرع الجزائري على مبدأ من خلال المادة (121) من الدستور التي نصت على ما يلي: " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح انفاقها " <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016، ص ص 329-330.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

### سادسا: الشفافية

شفافية الميزانية تتمثل في إطلاع المواطنين والمجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، إضافة إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثقة والآنية الخاصة بالنشاطات والسياسات المالية المتخذة من طرف الحكومة مع ضمان الوصول إليها بشكل سهل ومبسط بفعل دور الرقابة.

### سابعا الأداء:

يتمثل الأداء في القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة على غرار:

✓ تحسين النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية؛

✓ دعم فاعلية التصرف العمومي؛

تأمين جودة الخدمات المسداة.

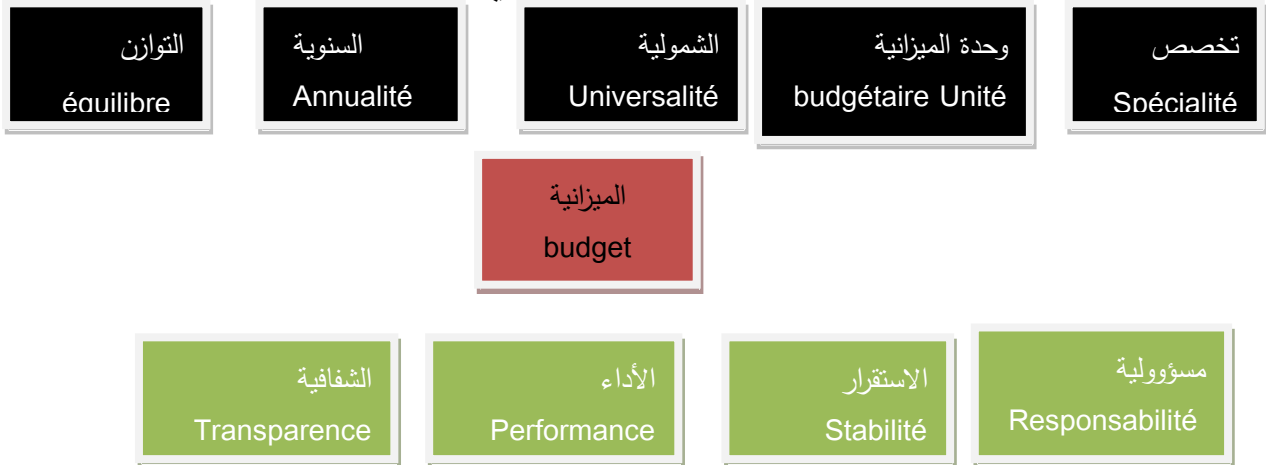
### ثامنا الاستقرار:

إن استقرار النموذج الميزانياتي لما له من آثار إيجابية على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الوطني عموما، يفرض إعداد الميزانية في إطار المتوسط المدى

### تاسعا المسؤولية:

المسؤولية بالنسبة للمسيرين من خلال تقديم مزيدا من الحرية في التصرف مقابل المساءلة.<sup>1</sup>

### الشكل (03) : المبادئ الأساسية للميزانية



المصدر: الشابي عريف، دورة تكوينية حول الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، المكتبة العمومية لدى ولاية خنشلة، يوم 08 فيفري 2023.

<sup>1</sup> صابر عيشور، وزارة المالية المديرية العامة للميزانية المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر، الملتقى الجهوي بالمدينة حول الإصلاح الموازنتي في الجزائر، يومي 6 و7 جوان 2022.

## الفصل الثاني: وواعي وتوجيهات القانون العضوي 15/18 (المتعلق بقوانين المالية)

### خلاصة الفصل الثاني:

يمكن تلخيص الفصل في الآتي:

- التحول من مبدأ الوسائل إلى النتائج والأهداف؛
- إرساء قواعد الشفافية وإدماج المجتمع المدني في قرار الميزانية وبروز دور البرلمان ( الهيئة التشريعية) أكثر؛
- محاسبة ومساءلة المسيرين؛
- تشير وثيقة الميزانية إلى ميزانية برمجة ودمج كل من الوثيقة أ وب في وثيقة واحدة؛
- اعتماد ميزانية البرامج لتقوية الارتباط بين الميزانية والسياسة العامة للدولة وتبويبها من خلال استهداف برامج فرعية وأنشطة وأنشطة فرعية؛
- الانتقال في تسيير النفقات العمومية وفق تحقيق النتائج المرجوة من الأهداف المسطرة بدلا من نظام ميزانية الوسائل الذي يحقق النجاعة المرجوة من الانفاق؛
- الطور الجديد للميزانية (متعددة السنوات).

# الفصل الثالث

وراسة حالة الرقابة الميزانية

لدى ولاية خنشلة

**تمهيد:**

بعد أن تطرقنا في بحثنا هذا للجانب النظري من خلال الحديث عن أهم الإصلاحات التي جاء بها القانون العضوي 15/18، كان لابد أن نثري موضوعنا بالجانب التطبيقي أين سنحاول الوقوف على أهم المحاور المهمة لعصرنة الميزانية وتوضيحها أكثر من خلال أدوار المراقب الميزانياتي و الإجراءات المعمول بها في ظل القانون العضوي 15/18.

**المبحث الأول: ماهية الرقابة الميزانية لولاية خنشلة**

**المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وتحليل النتائج**

المبحث الأول : ماهية الرقابة الميزانية لولاية خنشلة

بغية معرفة ماهية الرقابة الميزانية لولاية خنشلة، سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريفها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي وتحليله من خلال إبراز أهم المهام التقني ومكاتبها المختلفة.

المطلب الأول: الرقابة الميزانية لولاية خنشلة

تعريف هيئة الرقابة الميزانية لولاية خنشلة:

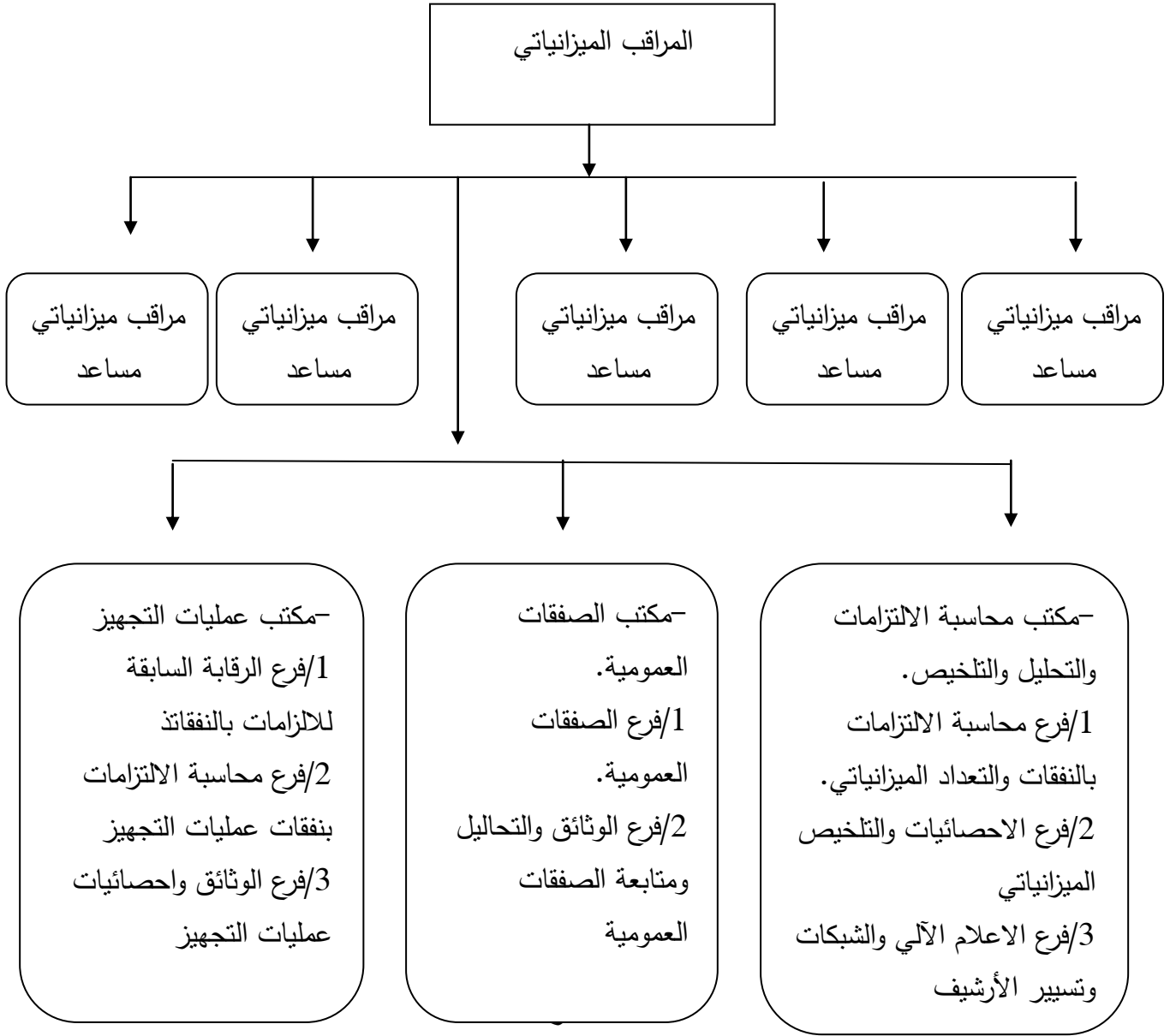
هي هيئة رقابية تابعة للمديرية الجهوية عنابة و تتكون من رقابتين ميزانيتين، رقابة ولائية مقرها ولاية وخنشلة ورقابة لدى بلدية قايس وكل من هذه الرقابة لديها صلاحيات رقابية على عدد من الهيئات العمومية وتمارس رقابة قبلية على نفقات التسيير ونفقات التجهيز.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الميزانية

تتكون هيئة الرقابة الميزانية من مراقب ميزانتي يساعد في أداءه مراقبين ميزانيتين مساعدين ورؤساء مكاتب ورؤساء فروع وكما هو موضح في الشكل التالي:

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الميزانية لولاية خنشلة.

الشكل(04): الهيكل التنظيمي للرقابة الميزانية للولاية

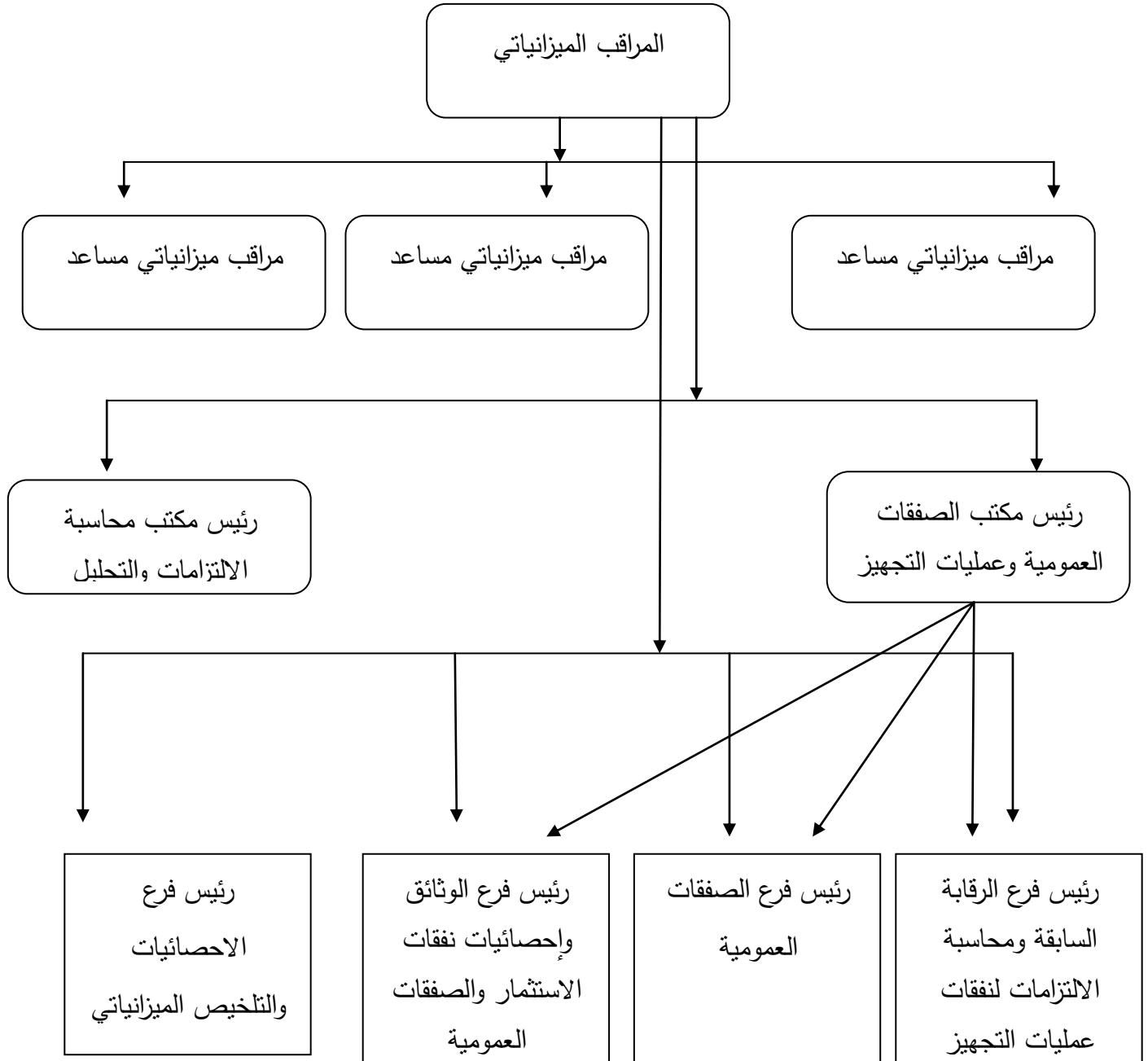


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى المرجع: الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 ماي 2013 المتضمنة القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 جويلية 2012 الذي يحدد عدد المراقبين الميزانياتيين المساعدین .

المطلب الثالث: تنظيم مصالح الرقابة الميزانية للولاية

وفقا لأحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 11-381 في 25 ذي الحجة عام 1432 الموافق لـ 21 نوفمبر سنة 2011 والمذكورة أعلاه تنظم مصلحة الرقابة الميزانية التي تضم خمسة (5) مراقبين ميزانياتيين مساعدين في مكاتب وفروع كما يأتي:

الشكل (05): الهيكل التنظيمي للرقابة الميزانية لدى ولاية خنشلة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى المرجع: الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 ماي 2013 المتضمنة القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 جويلية 2012 الذي يحدد عدد المراقبين الميزانياتيين المساعدين .

أولاً: مكتب محاسبة الالتزامات، يكلف على الخصوص بما يأتي:

- مسك محاسبة الالتزامات بالنفقات باستثناء عمليات التجهيز العمومي؛
- مسك محاسبة التعداد الميزانياتي؛
- مسك سجلات تدوين التأشير والرفض؛
- تشكيل رصيد وثائقي متعلق بالمالية العمومية والوظيفة العمومية؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية الدورية المتعلقة بالالتزامات بالنفقات والتعداد الميزانياتي؛
- وضع تحت تصرف مكتب التحليل والتلخيص عناصر المعلومات المطلوبة.

ينظم مكتب محاسبة الالتزامات في ثلاثة (3) فروع على النحو الآتي:

- فرع محاسبة الالتزامات بالنفقات؛
- فرع محاسبة التعداد الميزانياتي؛
- فرع الوثائق.

ثانياً: مكتب الصفقات العمومية، ويكلف على الخصوص بما يأتي:

- دراسة مشاريع دفاتر شروط المناقصات أو التراضي التي يكون فيها المراقب المالي أو ممثله مقررًا و/أو عضواً في لجنة الصفقات؛
- دراسة مشاريع الصفقات العمومية والملاحق التي يكون فيها المراقب المالي أو ممثله مقررًا و/أو عضواً في لجنة الصفقات؛
- إعداد التقارير التقديمية و التحليلية المتعلقة بمشاريع العقود التي تمت دراستها؛
- المساهمة مع مكتب عمليات التجهيز في دراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات العمومية والملاحق التي لا تدخل ضمن اختصاص لجان الصفقات؛
- تحضير الإشعارات المبينة للنقائص الملاحظة في الصفقات العمومية والملاحق المؤشر عليها من طرف لجان الصفقات العمومية المؤهلة بالتنسيق مع مكتب عمليات التجهيز؛
- متابعة الملفات التي تكون موضوع رفض التأشير و/أو التغاضي؛
- إعداد التقارير المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1413 الموافق ل14 نوفمبر سنة 1992 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه؛
- تشكيل رصيد وثائقي متعلق بالصفقات العمومية والنفقات العمومية؛
- إعداد تحاليل دورية متعلقة بالصفقات العمومية؛

- وضع تحت تصرف مكتب التحليل والتلخيص عناصر المعلومات المطلوبة.
- ينظم مكتب الصفقات العمومية في فرعين (2) على النحو الآتي:
  - فرع الصفقات العمومية؛
  - فرع الوثائق والتحليل ومتابعة الصفقات العمومية.
- ثالثا: مكتب عمليات التجهيز، ويكلف على الخصوص بما يأتي :
  - التكفل برخص البرامج والتعديلات التي طرأت عليها؛
  - الرقابة السابقة لمشاريع الالتزام بالنفقات التي يتكفل بها المكتب؛
  - مسك محاسبة الالتزامات بالنفقات التي يتكفل بها المكتب؛
  - مسك سجلات تدوين التأشير والرفض؛
  - متابعة الملفات التي تكون موضوع رفض و/ أو تعاضي؛
  - المساهمة مع مكتب الصفقات العمومية في دراسة ملفات الصفقات العمومية، وترقية تبادل المعلومة؛
- إعداد التقارير المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1413 الموافق ل14 نوفمبر سنة 1992 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية الدورية المتعلقة بالالتزامات بالنفقات التي يتكفل بها المكتب؛
- وضع تحت تصرف مكتب التحليل والتلخيص عناصر المعلومات المطلوبة.
- ينظم مكتب عمليات التجهيز في ثلاثة (3) فروع على النحو الآتي:
  - فرع الرقابة السابقة للالتزامات بالنفقات؛
  - فرع محاسبة الالتزامات بنفقات عمليات التجهيز؛
  - فرع الوثائق وإحصائيات نفقات عمليات التجهيز.
- رابعا: مكتب التحليل والتلخيص، ويكلف على الخصوص بما يأتي :
  - تشكيل قواعد بيانات إحصائية؛
  - إعداد الوضعيات الدورية المنصوص عليها في المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1413 الموافق ل14 نوفمبر سنة 1992 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه؛
  - تحليل وتلخيص الوضعيات الإحصائية التي تقدمها المصلحة؛

- إعداد التقرير المنصوص عليه في المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1413 الموافق ل14 نوفمبر سنة 1992 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، بالتنسيق مع المكاتب الأخرى للمصلحة؛
- المساهمة في تنفيذ المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة للميزانية على مستوى المصلحة؛
- المساهمة في تحسين المحيط المعلوماتي ونظام المعلومات للمصلحة؛
- حفظ أرشيف المصلحة وتسييره.

ينظم مكتب التحليل والتلخيص في ثلاثة (3) فروع على النحو الآتي:

- فرع الإحصائيات والتلخيص والتحليل الميزانياتي؛
- فرع الإعلام الآلي والشبكات؛
- فرع تسيير الأرشيف.

المطلب الرابع: مهام المراقب الميزانياتي

المراقب الميزانياتي في دوره الإعلامي والاستشاري

1- بالنسبة لدوره الإعلامي:

يرسل المراقب الميزانياتي، عند انتهاء كل ثلاثي من السنة، وضعيات إلى الوزير المكلف بالميزانية يعلمه من خلالها بحجم الالتزامات بالنفقات ومناصب الشغل المالية.

عند نهاية كل سنة مالية، يرسل المراقب الميزانياتي إلى الوزير المكلف بالميزانية، تقريراً مفصلاً حول نشاطه وتقريراً آخر حول تنفيذ الميزانية يستعرض فيه الصعوبات التي تواجهه، وكل الاقتراحات التي من شأنها تحسين ظروف تنفيذ النفقات العمومية.

ترسل نسخة من التقرير المعد حول تنفيذ الميزانية إلى الأمر بالصرف المعني.

وفي هذا الإطار، وبناء على التقرير السنوي للنشاطات الذي يعده المراقب الميزانياتي، تقوم المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالميزانية بإعداد تقريراً ملخصاً شاملاً، يرسل إلى الوزير الأول وإلى رئيس مجلس المحاسبة.

2- بالنسبة لدوره الاستشاري:

يقدم المراقب الميزانياتي، بمبادرة منه أو بطلب من الأمر بالصرف نصائح في المجال المالي لاسيما في إطار:

- إعداد مختلف وثائق برمجة الاعتمادات؛
- اختيار الإجراءات المناسبة فيما يخص الصفقات العمومية والاجراءات المكيفة؛
- حركات الاعتمادات التي يقوم بها الأمر بالصرف؛
- تحديد النفقات الإجبارية؛
- إعداد تقارير النشاط والمردودية فيما يخص المؤسسات العمومية وعروض حال التنفيذ.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> التعليم رقم 9658 المؤرخة في 2022/12/15 ص9.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة وتحليل النتائج

تناولنا في هذا المبحث المنهج المتبع للدراسة من العينة المختارة عن طريق إجراء مقابلة مع مجموعة من الموظفين بهدف جمع المعلومات ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج.

المطلب الأول: عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات

أولاً: عينة الدراسة:

تهدف دراستنا إلى معرفة واقع الرقابة الميزانية ودور كل من المراقب الميزانياتي في ظل تطبيق القانون العضوي الجديد 15/18 لذا اخترنا مصلحة الرقابة الميزانية لولاية خنشلة .

ثانياً: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

ارتأينا أن نعتمد في دراستنا لتبيان واقع الرقابة الميزانية ودور المراقب الميزانياتي ومعرفة أهم مهامه في ظل تطبيق القانون العضوي الجديد 15/18 والإجراءات التي قام بها ومدى فهمه للتنظيمات والمراسيم الصادرة ( بهيئة الرقابة الميزانية لولاية خنشلة ) على المقابلة كأداة بحث ويمكن تعريفها كما يلي:

\*المقابلة:

في اللغة: المواجهة، والتقابل

أما في اصطلاح فهي:

علاقة ديناميكية وتبادل لفظي بين شخصين أو أكثر؛

المقابلة محادثة موجهة بين الباحث والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛

وسيلة شفوية، (مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات، يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة ف الكتب أو مصادر أخرى.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: أسباب اختيار الأداة

للمقابلة جملة من المزايا التي تشجع على اختيارها، يمكن أن نجملها ف النقاط التالية:

- تعد تقنية بسيطة في وسائلها وشروط تطبيقها مقارنة بتقنية التجريب، أو الملاحظة مثلا؛
- من أكثر الأدوات استعمالا في البحث الميداني، على الرغم من أنها غير معروفة المعرفة الجيدة مما يوفر فرصا كثيرة لفهمها واستيعاب كيفية العمل بها؛

<sup>1</sup> عمار عوايدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص3.

- تساعد على الحصول على معلومات وفيرة من حيث المعاني والدلالات عن الموضوع، ما يتيح فرصة فهمه جيدا ، يقول انجرس: " تبرز اليوم تقنية مقابلة البحث من بين أهم التقنيات التي توفر مادة غنية من حيث المعاني والدلالات"؛
- نسبة الإجابة ( الردود) فيها اعلى م نسبة الردود على الاستبيان ، لأن الناس يحبون الكلام أكثر من الكتابة؛
- تزود الباحث بمعلومات إضافية، لم تكن في حسبانته ولم ينتبه إليها في تحديد الإشكالية أو الافتراض توفر المقابلة بيانات غنية بالمعلومات إذا ما تم استخدامها بشكل صحيح؛
- تمكن من تجميع معلومات دقيقة مقارنة بما يوفره الاستبيان، بسبب ما تتيحه من إمكانية شرح الأسئلة وتوضيح الأفكار الغامضة حيث يستطيع الباحث العودة إلى المستجوب وطلب مزيد من التوضيح عن بعض الإجابات غير الوافية أو استكمالها أو إعطاء أمثلة عنها مباشرة وفي حين إجرائها وهذا ما تسمح به التقنيات الأخرى؛
- تسمح بفهم وجهات النظر الخاصة بالمشاركين اتجاه الظاهرة المطروحة، حتى وإن لم تستطع أن تعكس موقفا عاما مشتركا فإن المواقف الذاتية تمدنا هي الأخرى بأفكار تساهم في إثراء التأويل والتفسير يقول انجرس: "... المعلومات التي توفرها المقابلة تكون ناتجة عن تجربة وتأويل خاصين، ولذلك من غير الممكن اعتبارها معلومات موضوعية متواجدة خارج نطاق التفسيرات التي يقدمها المستجوبون".<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المقابلة

أولا: نموذج الأسئلة المطروحة:

تتمحور أسئلة المقابلة فيما يلي :

(1) ما التسمية الجديدة للمراقب المالي؟

(2) ما الفرق بين المراقب المالي و المراقب الميزانياتي ؟

عند دراستنا لهذا البحث تعرضنا الى ميزانية ثلاث سنوات و توحيد الميزانيتين التسيير و التجهيز من

هنا نصيغ السؤال التالي و المنقسم الى عدة اسئلة:

-كيف اصبح اسم هذه الميزانية الموحدة ؟

<sup>1</sup> أميرة منصور، المقابلة رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية، مجلة الأثر، العدد 27/ ديسمبر 2016، الجزائر، ص216-217.

-إلى ما تنقسم او ماهي أبوابها ؟

-ماهي الوثائق و المعلومات التي تكون مرفوقة مع الوثيقة ليتسنى للمراقب الميزانياتي معاينة هذه الوثيقة ؟

في حالة ابداء الراي(الرفض المؤقت سابقا)

-ماهي الاشكال التي يكتسبها الراي المسبق الذي يبديه المراقب الميزانياتي ؟ وماهي الاجراءات المتبعة من قبل المراقب الميزانياتي؟

-ماهي التأشيرة الشاملة للجنة الصفقات العمومية؟

-ماهي أهم الصعوبات التي تواجه هيئة الرقابة في ظل تطبيق القانون العضوي الجديد 15/18؟

إجابات الأسئلة :

-التسمية الجديدة للمراقب المالي هي المراقب الميزانياتي

وهو الشخص المسؤول عن مراقبة وتحليل الميزانيات الحسابات المالية لشركات أو مؤسسات ما، يقوم بتحليل النفقات و الإيرادات و تحديد التكاليف والإتفاق غير ضروري من ثم يقترح التغييرات لتحسين أداء الشركة المالي كما يتحقق من صحة الحسابات والتأكد من أن الميزانيات ومن أن الميزانيات تتوافق مع المعايير المالية والقوانين المحلية الدولية، عادة ما يكون جزء من فريق المحاسبة والمالية في الشركة ويعمل بشكل وثيق مع المدير المالي ورئيس الشركة ومن مهامه تقديم تقارير للميزانيات الدورية والتوصيات للمسؤولين التنفيذيين في الشركة لإتخاذ القرارات الصحيحة بشأن الإيرادات والنفقات المستقبلية للشركة أو المؤسسة.

بالنسبة للهيكل مازال ساري المفعول ولم ترد الا تعليمة واحدة باسم المراقب الميزانياتي لا زال في فترة انتقالية بالنسبة للهيكل التنظيمي و القرارات و المراسيم.

-يكن الفرق بين المراقب المالي والميزانياتي فيما يلي :

سابقا كان مجرد مراقب للعمليات المحاسبية فقط (رقابة سابقة) وضع التأشيرة او الرفض المؤقت.

اما في ظل القانون العضوي 15/18 فدوره أكثر توسع حيث تعتبر هيئة استشارية رقابية و يساهم في تحضير الميزانية.

- أصبح اسم الميزانية الموحدة :

وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل للسنة المعنية: وهي وثيقة تضم نفقات التسيير و التجهيز معا وتكون عبارة على عناوين او ابواب وهي عبارة عن سبع ابواب ، نجد منها اربعة ابواب

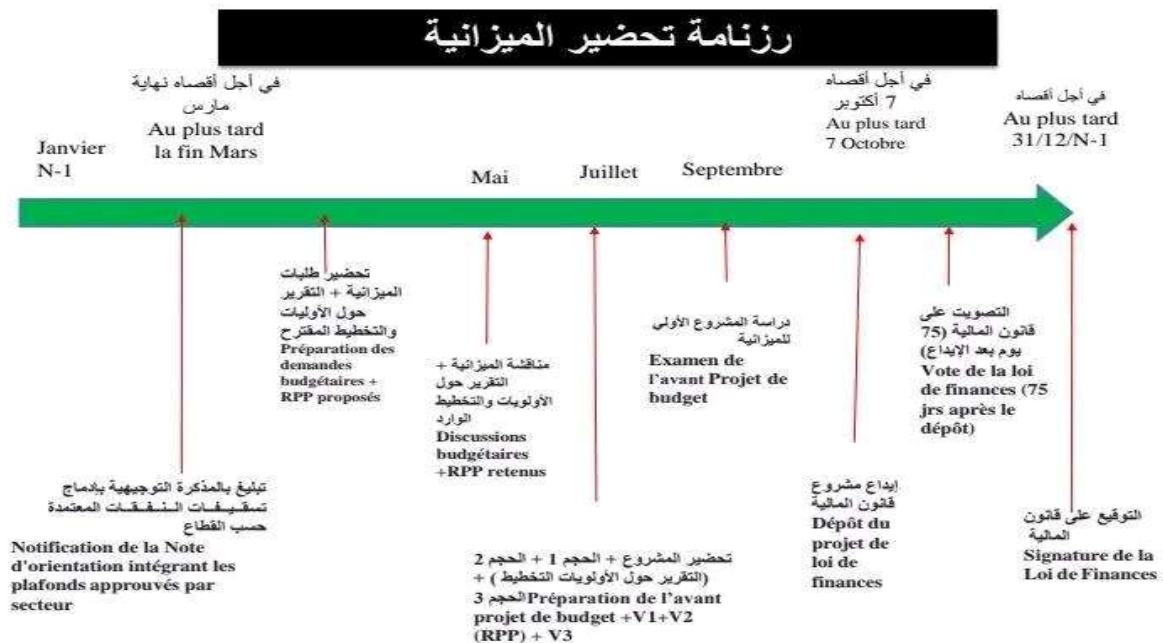
تخص الوزارات ككل (كل وزارة لها اربع ابواب واو عناوين) و بالنسبة لوزارة المالية لها سبعة ابواب؛  
انظر الملحق رقم 01)

\*يتم اعداد وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات بعنوان البرنامج و التي ترفق ببرمجة خاصة بمناصب الشغل المالية عندما يتم اعداد وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات بعنوان البرنامج و التي ترفق ببرمجة خاصة بمناصب الشغل المالية عندما ترصد للبرنامج اعتمادات بعنوان نفقات المستخدمين ،من طرف مسؤول البرنامج بالتنسيق مع مسؤول الوظيفة المالية، وكذا تقديرات جميع الموارد ،و توزيع الاعتمادات حسب العنوان و البرنامج الفرعي و يجرى بواسطتها تقسيم الاعتمادات بين النشاطات<sup>1</sup>

\*بعدها يقوم مسؤول النشاط المركزي و غير الممركز في اطار حوار تسيير مع مسؤولي البرنامج بإعداد بطاقة برمجة ميزانية اولية و ارسالها الى مسؤول المحفظة الذي يقوم بدوره بإعداد تقرير التخطيط والاولويات RPP؛

\* عند جمعهم يتم اعداد قانون المالية ،وبتاريخ 7 اكتوبر يقوم وزير المالية بإيداع قانون المالية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني لغرض المناقشة و التعديل و التصويت.

### الشكل رقم(06): رزنامة تحضير الميزانية



المصدر: عريف، دورة تكوينية حول الاصلاح الميزانياتي في الجزائر، المكتبة العمومية لدى ولاية خنشلة،  
يوم 08 فيفري 2023.

<sup>1</sup> مذكرة توجيهية، المديرية العامة للميزانية الرقم 588 المؤرخة في 2023/01/23، لكيفيات ممارسة رقابة البرمجة الميزانية بعنوان السنة المالية 2023.

- خلال هذه الفترة يقوم مسؤولي البرامج بإعداد وثيقة البرمجة الاولية لاعتمادات و مناصب الشغل المالية وفي الفترة بين 7 اكتوبر و 25 ديسمبر يستطيع مسؤول البرامج بتعديل وثيقة البرمجة الاولية و التعديل يكون بواسطة العنوان السابع النفقات الغير متوقعة مثلا كوارث طبيعية مثلا زلازل.

- ترسل الى المراقب الميزانياتي المركزي للمراقبة و ابداء الراي و التأشير.

\* عند تفحص و مراقبة وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات و مناصب الشغل المالية يجب اخذ في الاعتبار:<sup>1</sup>

أ- احترام مبلغ الاعتمادات المفتوحة للنشاطات بموجب قانون المالية للسنة و الموضوعة تحت التصرف بموجب مراسيم توزيع الاعتمادات؛

ب- أن يكون مجموع المبلغ الممنوح للنشاطات، يساوي او يقل عن مبلغ الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة؛

ج- احترام توزيع الاعتمادات حسب العناوين؛

د- ان يكون توزيع الاعتمادات حسب البرامج الفرعية مبينا.

(1) تنقسم هذه الوثيقة إلى : أربع أبواب لكل وزارة ما عدا وزارة المالية لها سبع ابواب او سبع عناوين. الصفحة الأولى: تحتوي على الفهرس و يجب أن يرافق هذه الوثيقة و يحتوي على جميع أنواع الاعتمادات يليها:

الباب 1 أو العنوان رقم -1- : رواتب المستخدمين

عند سؤالنا على هذا العنوان وضح لنا أعوان المراقب الميزانياتي أمرين أو صفتين لهذا العنوان بالنسبة إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري مازالت و لحد تاريخنا هذا تتعامل او تستعمل القانون العضوي 17/84 لن يطرا اي تحويل منها(المؤسسات العمومية للصحة، المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و الثقافي و المهني و المؤسسات ذات الطابع العلمي و التكنولوجي )

- اما بالنسبة الى القطاعات الاخرى( الادارات غير المركزية) بدأت في التطبيق الفعلي للقانون العضوي الجديد من 2023/05/01 . (المحلق رقم 02) و تتم العمليات كالآتي:

<sup>1</sup> مذكرة توجيهية رقم 588 المؤرخة 2023/06/23 بعنوان السنة المالية 2023 ص-3.

الجزء الأول: الاعتمادات المالية

الجزء الثاني: مناصب الشغل و الاعتمادات المرتبطة بها

بالنسبة لهذا الجزء دمجت رواتب المستخدمين مع المتعاقدين، و أعيد ترتيب رمزها حسب الصنف و الصنف الفرعي .

وكذا دمج فيما يخص المنح العائلية و الضمان الاجتماعي للمستخدمين و المتعاقدين.  
بالنسبة لبطاقة الالتزام السابقة كانت هناك فصول، أما حاليا فأصبحت أصناف وكذا تغيير شكلها ( انظر الملحق رقم 03)

الباب الثاني او العنوان -2- : تسيير المصالح

اما نفقات تسيير المصالح تحتوي على 10 مواد و هي: التنقلات و النقل و الاتصالات /الإعلام و التوثيق/الخدمات المهنية/ الإيجار/ الصيانة و الإصلاح / خدمات أخرى / التموينيات و اللوازم / أعباء أخرى لتسيير / خدمات التمهين و التكوين / تخصيصات تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري و المؤسسات العمومية المماثلة.( انظر الملحق رقم 04)

الباب الثالث او العنوان -3-: الاستثمار

سابقا كانت الاعتمادات المخصصة للعمليات الاستثمارية بعنوان السنة (ن+1) تبعا للقانون العضوي 17/84 تتم برمجتها بالتنسيق مع المديرية ككل و مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ما يسمى بلجنة التحكيم حيث تعرض مديرية البرمجة في اجتماع مع المديرية العامة و وزارة المالية والوزارات الأخرى ويعرض الاحتياجات و إعادة تقييم العمليات في هذه اللجنة للدراسة و منه يستخلص قانون المالية لسنة المعنية (ن+1).

س/ إذا كانت الاعتمادات المخصصة للعمليات الاستثمارية بعنوان السنة (ن+1) تبعا للقانون العضوي 17/84 تتم برمجتها بهذه الطريقة ،كيف تعطى أو تسجل الاعتمادات في القانون العضوي 15/18 ؟  
تطبيقا لأحكام المادتين 13،18 من المرسوم التنفيذي 20-403 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1442 الموافق ديسمبر سنة 2020 المشار إليه في الجزء النظري يهدف إلى تحديد كفاءات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.

النضج و هو كما اشرنا إليه سابقا الإجراء الذي يتم فيه إعداد جميع الدراسات ابتداء من فكرة المشروع إلى غاية قرار انجازه ويتم المصادقة عليه من طرف مسؤول البرنامج، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 335/20 المؤرخ في 2020/11/22 يجب أن تدرج المقترحات التي يتقدم بها الوزراء و مسؤولو

المؤسسات العمومية فيما يخص تسجيل العمليات في إطار النفقات المتوسط المدى ( انظر المحلق رقم 04)

- يشترط تسجيل عملية استثمار عمومي من اجل الانجاز بعنوان برنامج على مستوى ميزانية الدولة ، أن تكون نتائج دراسات النضج ايجابية وان يصادق عليها مسؤول البرنامج حسب الشروط المنصوص عليها في هذا القرار.<sup>1</sup>

#### الباب الرابع او العنوان -4- :التحويلات

ويتمثل في إعانات الدولة و يقتصر على مديريات وهي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وهي عبارة عن مرافق عامة تقدم خدمة عمومية وتخضع لوصاية الوزارة المختصة التي تقوم بمراقبتها و تتبعها و دعمها ( انظر المحلق رقم 06)

- التحويلات لفائدة الأشخاص؛
- التحويلات لفائدة المؤسسات؛
- التحويلات للجماعات المحلية؛
- التحويلات لفائدة الجمعيات؛
- تحويلات لفائدة المنظمات الدولية ولدول أخرى؛
- تحويلات اخرى.

حتى يتسنى للمراقب الميزانياتي معاينة هذه الوثيقة، يجب ان يحوز على مجموعة من الوثائق و المعلومات، ولا سيما منها:

- مراسيم توزيع الاعتمادات؛
- النصوص التنظيمية المحددة لتنظيم المصالح المركزية و الخارجية للإدارة المعنية؛
- قرارات تعيين مسؤولي البرامج و مسؤولي الوظيفة المالية؛
- هيكلية كل برنامج (البرنامج، البرامج الفرعية، النشاطات)؛
- مدونة الميزانية الخاصة بكل من السنتين الماليتين الاخيرتين.<sup>2</sup>

يأشر المراقب الميزانياتي على هذه الوثيقة في آجال أقصاها 5 أيام من تاريخ نشر مراسيم توزيع الاعتمادات وهنا يكون إبداء رأي سواء بالقبول أو بتحفظ

<sup>1</sup> قرار رقم 03 مؤرخ في 2023/01/11، ص 8.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص 4.

عندما يكون هناك إبداء رأي بالتحفظ، إذا كان الأمر على مستوى مسؤول المحفظة يجب أن يرسل إبداء الرأي بتحفظ إلى مسؤول المحفظة أما إذا كانت تعديلات على مستوى مسؤول النشاط ولتفادي العرقلة و تسهيل المهام يعدل على مستوى مسؤول النشاط.

التعديلات التي تطرأ على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل المالية تخضع الى تأشيرة المراقب الميزانياتي.

يرسل مسؤول الوظيفة المالية رقم وتاريخ التأشيرة لوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل ليتأكد المراقب الميزانياتي من مطابقة مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل لوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل و يضع عبارة "شاهد و مطابق مع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل المالية.

- أما فيما يخص مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل كذلك يخضع الى التأشيرة من طرف المراقب الميزانياتي حيث يرسل من طرف مسؤول الوظيفة في آجال لا تتعدى يومين المواليين لتاريخ تأشيرة الوثيقة ( انظر الملحق رقم 07)

الاشكال التي يكتسبها الراي المسبق الذي يبيدها المراقب الميزانياتي:  
كما أوجزنا سابقا بيدي المراقب الميزانياتي:

-رأيا بالموافقة؛

-أو رأيا بالموافقة مقترن بتحفظات؛

في كل الحالات يجب أن يكون الرأي الذي يبيده المراقب الميزانياتي معللا؛ ( انظر الملحق رقم 08،09)

يبلغ الرأي الصادر عن المراقب الميزانياتي إلى المسؤول العملياتي؛

أي إذا كان بتحفظ يوافي مسؤول العملياتي؛

-التحفظات التي يمكن رفعها؛

- التدابير المزمع اتخاذها في هذا الشأن؛

- وعند الاقتضاء بكل المبررات التي تحول دون رفعه للتحفظات الأخرى.

يمكن للمراقب الميزانياتي تعليق التأشيرة على مشاريع الالتزام، باستثناء ما تعلق منها بالنفقات الحتمية

-كيف يكون الإجراء التمهيدي للمشروع بالمقارنة بين السابق و القانون العضوي الجديد و ماهي

وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار؟

يتم الإجراء التمهيدي للمشروع كالاتي:

- يقوم مسؤول التقسيم العملي للبرنامج بإعداد مقرر تغطية مالية في ظل احترام الأحكام المؤطرة الواردة في مقرر التسجيل المعد و المبلغ من قبل الوزير المكلف بالمالية؛

- يقوم على مستوى التقسيم العملي للبرنامج بإرسال مقرر التغطية المالية ( انظر الملحق رقم 10) مستخرج اعتمادات النشاط وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات النشاط مؤشران ( انظر الملحق رقم 11) من طرف المراقب الميزانياتي مع تعيين مسؤول النشاط إلى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لإبداء الرأي بالمطابقة الذي يضمن احترام احكام التأطير المعتمدة في مقرر التسجيل ( انظر الملحق رقم 12) المعد من طرف الوزير المكلف بالميزانية ( انظر الملحق رقم 13)

- ترسل نسخة من الراي المطابق للمراقب الميزانياتي.<sup>1</sup>

- عند أخذ المطابقة يحضر دفتر الشروط بدقة، يحال دفتر الشروط إلى لجنة الصفقات العمومية وعند اخذ الموافقة من لجنة طلبات العروض يفتح للمنافسة الحائزة و التي تتوفر فيها الشروط عرض تقني و العرض المالي، هنا يمكن أن تكون جدوى أو عدم جدوى إذا كانت هناك جدوى يعطى المشروع و إذا كانت عدم جدوى لا يعطى المشروع وعند إعلان بدون جدوى الأولى و الثانية يأخذ الوضع الاستشاري و هو اجتماع مع أصحاب المؤسسات لمناقشة هذا الوضع و ممكن تغيير دفتر الشروط، بالنسبة للعرض المالي أو التقني طبقا للمادة 27 من تحديد الحاجيات.

التأشير الشاملة للجنة الصفقات العمومية:

يتأكد المراقب الميزانياتي في إطار الرقابة القبلية من:

- التأشير الممنوحة من طرف هيئات الرقابة الخارجية للصفقات العمومية؛

- التخصيص الميزانياتي الصحيح للنفقة؛

- توفر الاعتمادات المالية؛

- صفة الامر بالصرف.

في حالة معاينة عدم المطابقة لأحكام تشريعية تتعلق بالصفقات العمومية ،يعلم المراقب الميزانياتي كتابيا رئيس لجنة الصفقات العمومية و المسؤول المعني للمصلحة المتعاقدة.

**ملاحظة :** لجنة الصفقات العمومية لم يطرا اي تغيير الى حد الان ( الفترة الانتقالية)

<sup>1</sup> عزاب العيد، إطار مكون رئيس مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، مديرية البرمجة والمتابعة الميزانية خنشلة، مكون في القانون العضوي 15/18 من طرف المديرية العامة للميزانية.

ان وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية المحددة في وثائق البرمجة الاولى للاعتمادات من اجل تغطية نفقات التسيير

1- بموجب مقرر تفريد يتخذ بناء على ملف النضج المنصوص عليه في المادة 22، و ملف الصفقة العمومية المتضمن: ( انظر الملحق رقم 14)

- النتائج المترتبة عن إجراء إبرام الصفقة العمومية؛

- الوثائق التعاقدية و غير التعاقدية المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المتعلقان لا سيما بالصفقات العمومية؛

- يجب ان يعد مقرر التفريد في ظل احترام الأحكام المؤطرة الواردة في مقرر التسجيل المعد و المبلغ من قبل الوزير المكلف<sup>1</sup>.

2- بموجب مقرر إعادة الهيكلة و إعادة التقييم : لا يمكن تعديل لعملية استثمار عمومي للدولة إلا من خلال تقديم تبريري يحيله مسؤول البرنامج إلى المصالح المختصة لوزارة المالية و تعديل مبلغ رخصة الالتزام .

لا يمكن اعتماد أي طلب إعادة تقييم عملية استثمار عمومي للدولة إذا لم يتجاوز نسبة التقدم المادي على الأقل 10 بالمئة.

3- مقرر الحاق اعتماد الدفع: يخص هذا المقرر عمليات البرنامج الجاري انجازه للعمليات المعتمدة بموجب قانون المالية .

4- مقرر اعادة الهيكلة او التعديل: يخص هذا المقرر العمليات موضوع التعديلات دون اثر مالي، مثل تغيير العنوان، تغيير الموقع، تغيير المحتوى المادي، التعديل. ( انظر الملحق رقم 15)

5-مقرر التحويل:مقرر يتضمن تحويل العمليات من امر بالصرف الى امر بالصرف اخر و يفصل العمليات المحولة لفائدة الامر بالصرف الجديد حسب البرنامج و البرنامج الفرعي.

6- مقرر الالغاء: يهدف هذا المقرر لإلغاء عمليات او مقررات تم تبليغها سابقا لفائدة محافظ البرنامج ترميز المقرر: يتضمن هذا المقرر.

7-مقرر تغيير المواصفات . ( انظر الملحق رقم 16)

8- مقرر الغلق. ( انظر الملحق رقم 17)

رقم ثابت: يعيد الرقم الثابت لمقرر التبليغ و يضيف رمز الولاية و الرقم التسلسلي للعملية المسجلة

<sup>1</sup> قرار رقم 03 مؤرخ في 11/01/2023، ص8.

رقم تحليلي: رقم تسلسلي للمقرر و سنة تفريد العملية و كذا السلطة التي اعدت المقرر.  
اما فيما يخص المقررات السابقة فكانت تنجز من طرف مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بطلب من مدير المؤسسة العمومية او من طرف مدير التجهيزات العمومية الى غاية 2022/12/31  
بالنسبة للمقررات :

مقرر التسجيل مقرر اعادة التقييم ، مقرر تغيير المواصفات، مقرر تغيير هيكله الكلفة، مقرر الغلق.

الرقم الثابت: يحوي رقم التسجيل و رقم مقرة البرنامج

رقم العملية: يحتوي على رقم القطاع، القطاع الفرعي، الفصل، المادة المسير

أهم الصعوبات التي واجهت مصلحة الرقابة ما يلي :

- يا حبذا لو أن هذا الاصلاح لم يسمح جميع الاجراءات السابقة وإنما تم تطوير النظام السابق فقط من خلال ادخال هيكلية البرامج عليه؛

- طول وكثرة الاجراءات حتى أن بعضها لا طائل ولا فائدة منها كوثيقة برمجة الاعتمادات واعتمادات النشاط والتي كان يكفي أن يحل محلها مستخرج من مقرر البرنامج يتضمن الاعتمادات حسب الهيكل الوظيفي والعملية وينتهي الأمر؛

- مازال الفصل قائما بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من خلال اعتماد برنامج الادارة العامة الذي فصل آليا ميزانية التسيير بعنوانها الاول والثاني عن باقي البرامج؛

عدم تجاوب مسؤولي البرامج مع هذا الاصلاح؛

- هذا الاصلاح يعتمد أساسا على نموذج مركزي للتسيير وجميع القرارات يجب أن تتخذ من الأعلى إلى الأسفل والمستويات العملية السفلية يجب أن تعود في أي اجراء للمستوى الأعلى؛

- الحرية الموعودة لمسؤولي الأنشطة تقيدها دائما كثرة الاجراءات المفروضة وعدم تجارب مسؤولي البرامج؛

- مسألة اعداد الميزانية ولغاية اللحظة مازالت غامضة خاصة مرحلة الاقتراح والأساس المعتمدة ومدى تطبيق الأهداف المنتظرة والمعايير التقييمية؛

- الكم الهائل من الاصدارات القانونية في ظل غياب دليل مرجعي مبسط لهذا الاصلاح؛

- التكوينات المقترحة كانت في مجملها نظرية تخلو من الجانب العملي بأمثلة واقعية وكذلك غياب آلية مرافقة لمسؤولي الأنشطة من أجل التوجيه والإرشاد.

نتائج المقابلة:

- هناك فترة انتقالية في بعض الاجراءات لاسيما بالهيكل التنظيمي والمشاريع الموقوفة أي 2023/12/31 يطبق أحكام المرسوم التنفيذي 92-414؛
- عدم استيعاب القانون العضوي 15/18 بشكل دقيق؛
- توحيد نفقات المستخدمين ونفقات تسيير المصالح ونفقات الاستثمار والتحويلات في وثيقة واحدة.
- توسع دورها حيث تعتبر رقابة لاحقة بالنسبة للمشاريع الكبرى أي خلال ثلاث أشهر هناك تقرير يودع لدى الوزير المكلف؛
- توسيع الدور الاستشاري حيث يقوم ارشاد وتوجيه مسؤول النشاط من خلال وثيقة برمجة الاعتمادات الاولية ومناصب الشغل وتعديلها قبل التأشير عليها؛
- إبداء رأي بالموافقة أو بتحفظ دون إلغاء الرفض المؤقت وهذا لتسهيل الاجراءات وعدم عرقلة النشاطات؛
- تغيير بطاقات الالتزام ( محتواها)؛
- تقليص مدة التأشيرة إلى 5 أيام وهذا لضرورة المصلحة.

خلاصة الفصل الثالث:

يمكن تلخيص الفصل في الآتي:

- قدمنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية حول موضوعنا، مهام ومسؤولية المراقب الميزانياتي في الرقابة في ظل تطبيق القانون العضوي الجديد 15/18، حيث ألقينا نظرة حول مصلحة الرقابة الميزانية وعرضنا الهيكل التنظيمي لها و كذا شرح لعدد المكاتب والمهام الخاصة بكل مكتب.
- بعد إجراء مقابلة مع المراقب الميزانياتي المساعد لمصلحة الرقابة الميزانية لولاية خنشلة تحصلنا على أجوبة لبعض التساؤلات الخاصة بموضوع دراستنا، فكان ما أردناه واستطعنا أن نأخذ صورة واضحة عن كيفية تطبيق الرقابة في ظل الإصلاح الجديد.

# خاتمة عامة

وختاما للدراسة وباعتبار أن موضوع عصرنة الميزانية العامة في الجزائر من المواضيع ذات الأهمية والجديرة بالدراسة، نظرا لكون الميزانية العامة أساس النظام المالي وفي ظل توجه معظم الدول نحو إصلاح وعصرنة أنظمة موازاناتها العامة سواء كانت متقدمة أو دول نامية قررت الحكومة الجزائرية هي الأخرى تحديث نظامها الميزانياتي وتبني القانون العضوي الجديد 15/18 المتعلق بقوانين المالية والانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج وهذا من خلال تخصيص النفقات العامة في برامج ومهام واضحة وذات أهداف معينة وقياس مدى تحقيق النتائج المرجوة من خلال قياس الأداء.

ويعد القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية، الإطار القانوني الجديد الذي كرس جملة من الإصلاحات الميزانياتية التي تبنتها السلطات العمومية في الجزائر بعدما اثبت القانون 84-17 محدوديته في مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي و الوطني، حيث أدرج القانون الجديد مبدأ التسيير بالأهداف وكذا التأطير الميزانياتي المتعدد السنوات لترشيد النفقات العمومية، إلى جانب تكريس مبدأ محاسبة الذمة بدلا من محاسبة الصندوق والذي يسمح بإعطاء نظرة متكاملة عن كل ممتلكات الدولة، ومواردها، وهذا التسيير له توجه يبني على تقديم ميزانية الدولة في شكل مهمات، تترجم السياسات العمومية والمهام الموكلة لها حيث تنفرع من حقبة إلى مجموعة من البرامج وينقسم كل برنامج إلى مجموع متناسقة من البرامج الفرعية وبدورها قد تحوي البرامج الفرعية مجموعة متناسقة من الأنشطة والأنشطة الفرعية تخصص لها أغلفة وأجال واعتمادات مالية.

### اختبار صحة الفرضيات

#### الفرضية الأولى:

والتي مفادها: يعتبر مشروع عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر خطوة مهمة للتسيير الأمثل وترشيد للموارد المالية العامة (فرضية مثبتة وصحيحة).

من خلال الفصل الأول وفي المبحث الأول اتضح لنا أن مشروع عصرنة الميزانية العامة في الجزائر يعتبر خطوة مهمة للتسيير الأمثل للمال العام وترشيد الموارد المالية العامة لأن هذا الإصلاح يؤدي إلى الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج.

#### الفرضية الثانية:

والتي مفادها: جاء القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية لتحقيق النتائج وتعزيز دور الرقابة، الشفافية والمساءلة على الميزانية العمومية (فرضية مثبتة وصحيحة).

اتضحت لنا آفاق القانون العضوي 15/18 في إرساء قواعد الشفافية والمساءلة من خلال ما تطرقنا له في الفصل التطبيقي وهذا وفقا للآليات والإجراءات التي يقوم بها المراقب الميزانياتي في تحقيق الرقابة.

### الفرضية الثالثة:

والتي مفادها: يكمن دور المراقب الميزانياتي من خلال التكوين المتخصص لأعوانه في الحفاظ على المال العام من خلال التدقيق في مدى قانونية ومصداقية وملائمة النفقات العمومية (فرضية مثبتة وصحيحة).

ان توسع دور المراقب الميزانياتي استنادا الى القانون العضوي الجديد، تكوينه المتخصص لأعوانه يتضح من خلال التدقيق في وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات المالية و مناصب الشغل، و على صحة و دقة الالتزامات مع اعتمادات الدفع و كذا للدور الاستشاري الذي يقوم به من خلال اعطاء المعلومات اللازمة لسهولة التسيير ، و كيفية متابعتها للأنشطة بالتنسيق مع الوزارة المكلفة .

### نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا لجملة من النتائج أهمها:

- إن مشروع العصرية والإصلاح الميزانياتي هي الطريقة المثلى والفعالة للتنمية والتطور الاقتصادي للدولة قبل تذبذب أسعار البترول والأزمة الأخيرة لوباء كورونا .
- تبني الجزائر لمشروع العصرية و الميزانية شرط أساسي لإرساء الشفافية والمحافظة على الموارد المالية للدولة.
- يقوم الإطار الميزانياتي الحالي على ميزانية الأهداف نظرا لقصور ميزانية تلبية الحاجيات في تحقيق المبتغى منها خاصة في الرقابة والمساءلة.
- الهدف الرئيسي للقانون العضوي 15/18 تكمن في تحقيق مبدأ الاهداف و النتائج و مساءلة المسؤولين و اشراك المجتمع المدني .
- مشروع مرتكز على تفعيل الرقابة على الأداء وتوسيع صلاحيات المسيرين من خلال منحهم المزيد من حرية التصرف وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقييم النتائج.
- تطبيق القانون العضوي الجديد 15/18 في سنة 2023 بات تحديا يواجه الموظفين والفاعلين في المجال المالي العمومي كونهم يواجهون نظام جديد للتسيير المالي.
- العمل بالنظام الجديد للتسيير المالي بالمقارنة مع التسيير التقليدي من حيث الإجراءات الشكلية لتبسيط وفهم القيم الجديدة والمحاولة للتكيف مع الأحكام الحالية.

### الاقتراحات:

من أجل تدعيم دراستنا نقوم بعرض جملة من المقترحات و التوصيات :

- ضرورة التكوين الجيد للأعوان و الموظفين ولا يقتصر التكوين على عنصر أو عنصرين فقط؛
- ضرورة تطوير نظام المعلومات لأن النظام الجديد لا يتماشى مع النظام الحالي ضرورة عصرنة و التطوير المحاسبي؛
- اعطاء وقت كافي للموظف لاستيعاب هذا التحول و ذلك بسن القوانين و القرارات مرحلة بمرحلة .

وأخيرا و من بين النقاط التي نراها مهمة جدا، هو مساءلة المسؤولين و محاسبتهم قبل البدء والتعمق في هذا الاتجاه العصرية، لتخلق إدارة أو مؤسسات جديدة باحتضان هذا النظام أو البرنامج .

آفاق الدراسة :

- من منطلق اعتقادنا أنه مازالت هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى تحليل أعمق وإلى دراسة مكملة تغطي قصور هذا البحث نظرا لحدثة الموضوع ويمكن اقتراح المواضيع التالية:
- عصرنة مدونة النفقات في الجزائر على القانون العضوي 15/18 والمرسوم التنفيذي 20-354.
  - عصرنة مدونة الايرادات في الجزائر على القانون العضوي 15/18 و المرسوم التنفيذي 20-353.
  - اصلاح قانون المحاسبة العمومية 21/90 على ضوء البنود الجديدة لقانون العضوي 18/15.



# قائمة المصادر والمراجع



### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### I. القوانين والأوامر:

1. مذكرة توجيهية، المديرية العامة للميزانية الرقم 588 المؤرخة في 2023/01/23، لكيفيات ممارسة رقابة البرمجة الميزانية بعنوان السنة المالية 2023.
2. مذكرة توجيهية رقم 588 المؤرخة 2023/06/23 بعنوان السنة المالية 2023
3. قرار رقم 03 مؤرخ في 2023/01/11.
4. التعليم رقم 2530، المؤرخة في 12 أبريل 2023
5. التعليم رقم 9658 المؤرخة في 2022/12/15
6. القانون العضوي 15/18، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين مالية، المادة 28.
7. المرسوم التنفيذي، رقم 20-404، المؤرخ في 2020/12/29، الذي يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، المادة 03.

#### II. الكتب:

8. عمار عاويدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

#### III. الملتقيات:

9. صابر عيشور، الملتقى الجهوي بالمدينة حول الإصلاح الموازني في الجزائر، وزارة المالية المديرية العامة للميزانية المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر، يومي 6 و7 جوان 2022.
10. يوسف بومدين، التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول، ملتقى دولي حول "الجامعة والتشغيل"، الاستشراف، الرهانات والمحك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة المدينة، يومي 04 و05 ديسمبر 2013.

#### 11. الأطروحات والرسائل:

12. فتحة الجوزي، الإستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
13. مصطفى شبرة محمد، أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022/2021.

14. محمد مسعي، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014.
  15. بوعبانه فتحية، استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.
  16. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
  17. حكيم بوجطو، الموازنة العامة وآفاق العصرنة- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2008.
  18. بلعربي فاطمة الزهراء، بن سعدي يمينة، الميزانية العامة للدولة وتبني الجزائر مشروع التحديث الميزانياتي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2015/2016.
  19. بلال شكيب بن يونس، بهاء الدين بن خليفة، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
  20. عامر مباركية، دراسة استشرافية لتأثير القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية على مكونات الميزانية العامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خنشلة، 2021/2022.
  21. 2002.
  22. محمودي عمر، ضوابط إعداد الموازنة العامة للدولة ودورها في تحقيق النجاعة الاقتصادية في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور- الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2020.
  23. شافة ماما فاطمة، عامر طكوك، موازنة البرامج والأداء ومساهمتها في تعزيز الرقابة في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية بالمديرية العامة للميزانية-وزارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة، 2021/2022.
- .IV المجلات:**
24. أكحل محمد، شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري، المجلد 13، العدد 03، 2021.

25. بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان، الانتقال من منطق الوسائل إلى ثقافة النتائج في تسيير النفقات العامة، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المرسى العليا لعلوم التسيير عنابة، المجلد 03، العدد 03، 2020.
26. حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد اللطيف، أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة قراءة مالية للقانون رقم 15/18، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07-العدد 02، جوان 2019.
27. رحمة شكلاط، واقع وتطبيقات مبادئ الميزانية في الجزائر، المجلة النقدية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
28. مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016.
29. محمد مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهمية وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10/ العدد: 02 (2020).
30. كوثر صخراوي، مريم بالأطرش، آليات تفعيل الرقابة البرلمانية على الأموال العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12/ العدد 01 (2022)، جامعة البليدة 2- الجزائر، ص 523.
31. مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10/ العدد: 01 (2020).
32. أميرة منصور، المقابلة رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية، مجلة الأثر، العدد 27/ ديسمبر 2016، الجزائر.
33. حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18 ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، نوفمبر 2021.
- .V المقالات:**
34. شابي عريف، دورة تكوينية حول الإصلاح الميزانياتي الحالي في الجزائر، المكتبة العمومية خنشلة، يوم 08 فيفري 2023.
- .VI المحاضرات:**
35. سهام زرقان، محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر، محاضرات ملقاة على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، الموسم الجامعي 2022/2023.

36. عولمي بسمة، مرجعيات الإصلاح الميزاني في الجزائر، عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر، محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

37. Philippe Egoumé, **Procédure d'exécution de la dépense publique et transparence**, Présentation à l'ONG PUBLISHWHATYOUUPAY, FMI, 26 avril 2007, Abidjan.

38. Rapport de la Banque Mondiale, **étude d'évaluation de la gestion de systèmes de finances publiques**, Mars2007.

الملحق

رقم 01

## البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات المالية وللأنشطة والمسؤوليات.

(بطاقة مملوءة من طرف مسؤول البرنامج بالتنسيق مع مسؤولي الأنشطة ومسؤول الوظيفة المالية)

-----00000-----

المنحة المالية: .....

محظنة البرامج: .....

البرنامج: .....

مسؤول البرنامج: .....

الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج: ..... دج (على شكل رخص التزام) و ..... دج (في شكل اعتمادات الدفع)

ب ب 01	وصف الموضوع الميزانياتي (الأصل، المشاريع)	المسؤول المحل	كود النفقات (ب 1، ب 2، ب 3)	الاعتمادات المالية في شكل (ر 1) (1-ن)	الاعتمادات المالية في شكل (د 1) (د 2) (د 3) (1-ن)	تقديرات الاعتمادات المالية في شكل (ر 1) (ر 2)	تقديرات الاعتمادات المالية في شكل (د 1) (د 2) (ن)
	البرنامج الفرعي: .....	(العنوان)					
	النشاط: .....	(العنوان)					
	قائمة الأصل و/أو المشاريع						
	البرنامج الفرعي: .....	(العنوان)					
	النشاط: .....	(العنوان)					
	قائمة الأصل و/أو المشاريع						

يخصم هذا الأرباح قسمة بتسوية الاختصارات: ب 1 / ب 2 / ب 3 .....

## البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات حسب الأبواب.

(بطاقة مملوءة من طرف مسؤول البرنامج بالتنسيق مع مسؤولي الأنشطة ومسؤول الوظيفة المالية)

-----00000-----

المنحة المالية: .....

محظنة البرامج: .....

البرنامج: .....

مسؤول البرنامج: .....

الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج: ..... دج (على شكل رخص التزام) و ..... دج (في شكل اعتمادات الدفع)

ب ب 02	وصف الهدف الميزانياتي (الأصل، المشاريع)	المسؤول المعين	ب 1: نفقات المستخدمين	ب 2: نفقات تمبير المصالح	ب 3: نفقات الاستثمار	ب 4: نفقات التحويل	مجموع الاعتمادات
			إ د	إ د	إ د	إ د	إ د
	البرنامج الفرعي: .....	(العنوان)					
	النشاط: .....	(العنوان)					
	قائمة الأصل و/أو المشاريع						
	البرنامج الفرعي: .....	(العنوان)					
	النشاط: .....	(العنوان)					
	قائمة الأصل و/أو المشاريع						



الملحق

رقم 02

البطاقة التموجية البرمجية للاعتمادات، حسب الباب 1 و حسب الأصناف

(بطاقة مملوءة من طرف مسؤول البرنامج بالتنسيق مع مسؤولي الأنشطة ومسؤول الوظيفة المالية)

-----0000-----

ب ب  
1 ب

المنحة المالية :  
محفظة البرامج :  
البرنامج :  
مسؤول البرنامج :  
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج : دج (على شكل رخص التزام) و ..... دج (في شكل اعتمادات النفع)

مجموع ب 1 : نققات المستخدمين		ب 1 : نققات المستخدمين						المعمول المعين	وصف الموضوع المؤلفين (الأختصاص المشارك)	ب ب / أ ب ب / أ
		الزيادات		الغلاوات والتعويضات		الرواتب				
ب	أ	د	ر	د	ر	د	ر	(العنوان)		
								البرنامج القرعي .....		
								النشاط .....		
								قائمة .....		
								الأصل وأو .....		
								المشاريع .....		
								البرنامج القرعي .....		
								النشاط .....		
								قائمة .....		
								الأصل وأو .....		
								المشاريع .....		

الملحق

رقم 03



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة :  
الهيئة الإدارية:  
رمز الامر بالصرف :

رقم بطاقة الالتزام: التاريخ :



رمز البرنامج :  
رمز النشاط :  
رمز النشاط الفرعي ( عند الاقتضاء):  
رمز البرنامج الفرعي :

العنوان : (بجب إبراز العنوان المعني / اختيار خاتمة العنوان المعني)

العنوان الأول : نفقات المستخدمين

العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح

العنوان الرابع : نفقات التحويل

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع).....

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع).....

الرصيد المتبقي	الالتزام المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الإلتزامات السابقة	رخصة الإلتزام المفتوحة / المعدلة	الصف / الصف الفرعي
					صف
					صف فرعي

موضوع الإلتزام:

.....  
.....  
.....

إطار مخصص للأمر بالصرف	إطار مخصص للمراقب الميزانياتي
ختم	رقم التأشير : <input style="width: 100px; height: 20px;" type="text"/>
امضاء	تاريخ التأشير : <input style="width: 100px; height: 20px;" type="text"/>
	امضاء : الختم :

الملحق

رقم 04



الملحق

رقم 05

ب ب  
3

البطاقة التمثيلية اليرمجة للاعتمادات، حسب الباب 3 وحسب الصنف

(ملاحظة مملوءة من طرف مسؤول البرنامج بالتنسيق مع مسؤولي الأنشطة ومسؤول الوظيفة المالية)

-----0000-----

السنة المالية : .....

محطة البرامج : .....

البرنامج : .....

مسؤول البرنامج : .....

الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج : ..... دج (على شكل رخص التزام) و ..... دج (في شكل اعتمادات الدفع)

مجموع ب 3 : نفقات الاستثمار	ب 3 - نفقات الاستثمار						المسؤول لعين	وصف الموضوع المتبقي (الأعمال/المشاريع)	ب ب / 3
	لتصنيفات الاستثمار للتوسعات الصومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المشابهة الأخرى		تثبيتات معقوبة		تثبيتات عينية				
د	ر	د	ر	د	ر	د	ر		
								البرنامج الترمي :..... (العنوان)	
								النشاط :..... (العنوان)	
								قائمة الأعمال و/أو المشاريع	
								البرنامج الترمي :..... (العنوان)	
								النشاط :..... (العنوان)	
								قائمة الأعمال و/أو المشاريع	

الملحق

رقم 06

ب ب  
4

البطاقة التمؤجبة البرمجية للاعتمادات، حسب الباب 4 وحسب الصنف  
(بطاقة مملوءة من طرف مسؤول البرنامج بالتنسيق مع مسؤولي الأنشطة ومسؤول الوطنية المالية)

-----0000-----

السنة المالية: .....

محظفة البرامج: .....

البرنامج: .....

مسؤول البرنامج: .....

الاعتمادات المالية للتجارية للبرنامج: ..... دج (على شكل رخص التزام) و ..... دج (في شكل اعتمادات الدفع)

مجموع ب 4: نفقات التحويل	ب 4: نفقات التحويل								المسؤول المعين	وصف الموضوع الميزانياتي (الأعمال) (المشاريع)	ب ب/ ب 4
	الصنف.....		التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و الصناعي و تجاري و المؤسسات شعبوية المعنلة الأخرى		التحويلات للمائدة المؤسسات		التحويلات للمائدة الأشخاص				
د	ر	د	ر	د	ر	د	ر	د	ر		
										(العنوان)	البرنامج الفرعي
										(العنوان)	النشاط
											قائمة الأعمال وأو المشاريع
										(العنوان)	البرنامج الفرعي
										(العنوان)	النشاط
											قائمة الأعمال وأو المشاريع

الملحق

رقم 07

## الإعتمادات المالية للباب الأول

الرتب

رمز البرنامج  
رمز النشاط

البرنامج  
النشاط

الرمز	ب 1 نفقات المستخدمين	رمز ..... واسم النشاط .....					
		رمز ..... واسم البرنامج الفرعي .....		رمز ..... واسم البرنامج الفرعي .....		رمز ..... واسم البرنامج الفرعي .....	
		أ	ب	أ	ب	أ	ب
11000	الرواتب	0	0	0	0	0	0
11100	رواتب الموظفين والأجران العموميين	0	0	0	0	0	0
11200	رواتب المستخدمين المتعاقبين	0	0	0	0	0	0
11210	رواتب المستخدمين المتعاقبين بالتوقيت الكامل	0	0	0	0	0	0
11220	رواتب المستخدمين المتعاقبين بالتوقيت الجزئي	0	0	0	0	0	0
11300	تعويضات أعضاء الحكومة والبرلمان	0	0	0	0	0	0
11400	رواتب المستخدمين المتعاقبين العاملين بالخارج	0	0	0	0	0	0
11500	رواتب المستخدمين المتعاونين	0	0	0	0	0	0
12000	العلاوات والتعويضات	0	0	0	0	0	0
12100	علاوات وتعويضات الموظفين والأجران العموميين	0	0	0	0	0	0
12200	علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاقبين	0	0	0	0	0	0
12300	علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاونين	0	0	0	0	0	0
12400	تعويضات الأعضاء الدائمين للهيئات والمؤسسات	0	0	0	0	0	0
12500	تعويضات المستخدمين الموضوعين تحت التصرف	0	0	0	0	0	0
12600	تعويضات المستخدمين المتعاقبين العاملين بالخارج	0	0	0	0	0	0
13000	الزيادات	0	0	0	0	0	0
13100	الزيادات الاستثنائية	0	0	0	0	0	0
13200	زيادات أخرى	0	0	0	0	0	0
14000	مساهمات صاحب العمل	0	0	0	0	0	0
14100	مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد	0	0	0	0	0	0

14200	مساهمات الخدمات الاجتماعية	0	0	0	0	0	0
14210	الخدمات الاجتماعية	0	0	0	0	0	0
14220	المساهمة في السكن الاجتماعي	0	0	0	0	0	0
14230	المساهمة في نظام التقاعد	0	0	0	0	0	0
15000	الخدمات الاجتماعية على عتق صاحب العمل	0	0	0	0	0	0
15100	الخدمات ذات الطابع العائلي	0	0	0	0	0	0
15110	المنح العائلية	0	0	0	0	0	0
15120	علاوة الدراسة	0	0	0	0	0	0
15130	منحة الأجر الوحيد	0	0	0	0	0	0
15200	المنح الاختيارية	0	0	0	0	0	0
16000	حوادث العمل ومعاشي الخدمة	0	0	0	0	0	0
16100	زيوع الحوادث المهنية	0	0	0	0	0	0
16200	معاشات جراء إضراب جنسية	0	0	0	0	0	0
16300	معاشات الخدمة	0	0	0	0	0	0
0	المجموع	0	0	0	0	0	0

الملحق

رقم 08-09



## وزارة المالية

لمديرية العامة للميزانية

قسم التنظيم للميزانياتي و الرقابة والصفقات العمومية

مصلحة الرقابة للميزانياتي لدى .....

## بطاقة إبداء الرأي - البرمجة الميزانياتية

رقم ..... بتاريخ .....

 رأي بالموافقة مع تحفظات<sup>1</sup> رأي بالموافقة

السيد / السيدة

مسؤول(ة) النشاط / النشاط الفرعي .....

معين(ة) بموجب المقرر رقم ..... المؤرخ في .....

## I. تعيين وثائق البرمجة الميزانياتية :

1. مراجع وثيقة البرمجة الأولية للاعضادات و مناصب الشغل العالية / وثيقة البرمجة للنشاط المقسم إلى أنشطة فرعية:

المرسل بجدول الإرسال رقم : ..... بتاريخ : .....

رقم لتشيرو (و.ب.ا.م.ش)/(و.ب.ا.م.م) : ..... بتاريخ : .....

مستخرج (و.ب.ا.م.ش) / (و.ب.ا.م.م) مرسل بتاريخ : .....

## 2. البرنامج المعنى:

محفظة البرامج : ..... رمز المحفظة البرامج : .....

البرنامج : ..... رمز البرنامج : .....

البرنامج الفرعي : ..... رمز البرنامج الفرعي : .....

النشاط غير المقسم إلى أنشطة فرعية : ..... رمز النشاط غير المقسم : .....

النشاط الفرعي : ..... رمز النشاط الفرعي : .....

## II. تبرير رأي المراقب الميزانياتي :

طبقا للتعليمية رقم 9658 المؤرخة في 15 ديسمبر 2022، والمتعلقة بكيفية ممارسة الرقابة الميزانياتية المطبقة بعنوان ميزانية الدولة، بشرط أن أنهى إلى علمكم، أن مشروع وثيقة البرمجة الميزانياتية المشار إليها أعلاه تحظى برأي بالموافقة (برجى تحديد طبيعة الرأي، رأيا بالموافقة مع تحفظات أو دون تحفظات).

[يجب على المراقب الميزانياتي أن يبرر رأيه، بالنسبة لكل باب من النفقات، مهما كانت طبيعته، وذلك بالنظر إلى المنشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 و المتعلق بالبرمجة الميزانياتية، حيث يتأكد المراقب الميزانياتي من الطابع الدائم للبرمجة (تغطية النفقات الاجبارية و النفقات الحتمية).]

[في حالة إبداء رأيا موافق بتحفظات، يتعين على المراقب الميزانياتي، وجوبا، توضيح جميع تحفظاته بالنسبة لكل باب من النفقات.]

1 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

2 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

بالنسبة لنفقات الباب الأول "نفقات المستخدمين"

- ..... 1.
- ..... 2.
- ..... 3.
- ..... 4.
- ..... 5.
- ..... 6.

بالنسبة لنفقات الباب الثاني "نفقات التسيير"

- ..... 1.
- ..... 2.
- ..... 3.
- ..... 4.
- ..... 5.
- ..... 6.

بالنسبة لنفقات الباب الثالث "نفقات الاستثمار"

- ..... 1.
- ..... 2.
- ..... 3.
- ..... 4.
- ..... 5.
- ..... 6.

بالنسبة لنفقات الباب الرابع "نفقات التحويل"

- ..... 1.
- ..... 2.
- ..... 3.
- ..... 4.
- ..... 5.
- ..... 6.

إطار مخصص إلى المراقب الميزانياتي  
الختم و الإمضاء



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

خنشلة في:

وزارة المالية  
المديرية العامة للميزانية  
المديرية الجهوية للميزانية عنابة  
الرقابة الميزانية لدى ولاية خنشلة

إلى السيد : مدير الموارد المالية  
- لولاية خنشلة -

مذكرة الرفض المؤقت رقم : 2023/

ميزانية : .....التجهيز.....السنة : .....2023.....  
رقم البطاقة: . في : // عدد لبطاقات : 01 المبلغ.....: دج  
طبعة العملية:  
رقم العملية :

المرجع : المرسوم التنفيذي 92-414 :المؤرخ في: 14/11/1992، المعدل و المتمم بالمرسوم  
التنفيذي 09-374 المؤرخ في 16/11/2009 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتمزم بها .  
يشرفني أن أحيطكم علما بأن الملف المذكور في الموضوع لا يمكن أن يحظى بالتأشير و ذلك  
للاسباب التالية :

المراقب الميزانياتي



الملحق

رقم 10

وزارة / مديرية .....  
رقم .....  
مؤرخ في .....  
رقم التسجيل و م / م ع م .....  
N° Décision d'inscription MF / DGB .....

Portefeuille de programmes	.....	محفظة البرامج
Programme	.....	البرنامج
Sous Programme	.....	البرنامج الفرعي
Action (Sous action)	.....	النشاط (النشاط الفرعي)
Titre 3	.....	العنوان 3

مقرر التغطية المالية .....  
DECISION DE COUVERTURE FINANCIERE .....

إن مسؤول النشاط .....  
بمقتضى القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم  
و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 403-20 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج  
و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 404-20 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد كفاءات تسيير وتكليف الاعتمادات المالية  
و بمقتضى القرار رقم 124 المؤرخ في 15 غشت 2022 الذي يحدد الأصناف الفرعية للنققات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة  
و بمقتضى القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023 الذي يحدد كفاءات نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج  
بمقتضى مقرر التسجيل لسنة ..... لوزارة المالية "المديرية العامة للميزانية" رقم : ..... المؤرخ في .....

يقرر ما يلي  
DECIDE

المادة 1 عملا بمقرر التسجيل المذكور اعلاه يهدف هذا المقرر الى وضع التغطية المالية اللازمة بغرض إعداد المستندات المنصوص عليها في  
التشريع والتنظيم المتعلق بالصناعات العمومية بغرض لتحديد الحاجات الواجب تلبيةها، وشروط التأهيل الأولي، والتأهيل، وشروط مشاركة المتعهدين.

ARTICLE 1- Conformément à la décision d'inscription suscitée, la présente décision vise à mettre en place  
la couverture budgétaire pour l'établissement des documents prévus par la législation et la  
réglementation des marchés publics servant à la définition notamment des besoins à  
satisfaire et comportant les conditions d'éligibilité, de qualification et de participation des  
candidats

المادة 2 تبلغ قيمة رخصة الالتزام المخصصة ب : ..... دج

ARTICLE 2- Le montant de l'autorisation  
d'engagement réservé est de : ..... DA

مسؤول النشاط

الملحق

رقم 11

مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات للنشاط .....

وزارة/ مؤسسة عمومية

السنة المالية

الميزانية العامة للدولة

رمز البرنامج

رمز النشاط

الإعتمادات المتوقعة بموجب قانون المالية والموازنة حسب مرسوم التوزيع										
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	البرامج الفرعية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (1) الإعتمادات المتوقعة بموجب قانون المالية وبرمجة من البرنامج في النشاط
الإعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة خلال السنة										
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	الإعتمادات المنتظرة التي أصبحت متوفرة للنشاط
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (2) الإعتمادات المنتظرة التي أصبح متوفرة للنشاط
مجموع الإعتمادات المتوفرة حسب البرامج الفرعية وحسب الباب										
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع الإعتمادات المتوفرة للنشاط (1) + (2)

مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات للنشاط .....

السنة المالية

مستخرج التخصيص الخاص بالنشاط

رمز البرنامج

رمز النشاط

الإعتمادات المتوقعة بموجب قانون المالية والموازنة من حساب التخصيص الخاص بالنشاط										
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (1) الإعتمادات المتوقعة بموجب قانون المالية والموازنة من حساب التخصيص الخاص بالنشاط
الإعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة خلال السنة										
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	الإعتمادات المنتظرة من الإعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة للنشاط
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (2) الإعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة للنشاط
مجموع الإعتمادات المتوفرة حسب البرامج الفرعية										
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برنامج فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع الإعتمادات المتوفرة للنشاط (1) + (2)



الملحق

رقم 12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة المالية

مقرر رقم : MF/2023/DN/0013

04 جانفي 2023

المؤرخ في :

الرقم الثابت : 2301301

مقرر تسجيل عمليات استثمار عمومي للدولة بعنوان نفقات الاستثمار لسنة 2023  
لفائدة محفظة برامج التكوين والتعليم المهنيين

إن وزير المالية

- بمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 يتعلق بقوانين المالية، المعدل، و المتمم،
- و بمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت سنة 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل و المتمم ،
- و بمقتضى القانون رقم 22-24 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022، يتضمن قانون المالية لسنة 2023،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كفاءات تسيير و تفويض الاعتمادات المالية،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي الذي يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2023 من ميزانية الدولة الموضوعة تحت تصرف وزير التكوين والتعليم المهنيين،

**بقرار**

**المادة الأولى:** تسجل عمليات استثمار عمومي للدولة لسنة 2023 لفائدة محفظة برامج التكوين والتعليم المهنيين بمبلغ إجمالي قدره تسع ملايين وعشرون مليون دينار جزائري (9 020 000 000 دج) كإعتمادات دفع و خمسة ملايين ومائتان وعشرون مليون دينار جزائري (5 220 000 000 دج).

**المادة 2:** توزع رخصة الالتزام و اعتمادات الدفع المشار إليها في المادة الأولى أعلاه حسب البرامج والبرامج الفرعية وفقا للملحق 1 بهذا المقرر.

**المادة 3:** توزع رخصة الالتزام و اعتمادات الدفع المشار إليها في المادة الأولى أعلاه حسب البرامج والبرامج الفرعية و حسب عمليات الاستثمار العمومي و مضمونها المادي وفقا للملحق 2 بهذا المقرر.

**المادة 4:** لا يتم تنفيذ عمليات الاستثمار العمومي المبينة في الملحق 2 إلا إذا توفرت فيها الشروط التي ينص عليها المرسوم رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج .

**المادة 5:** يبقى إعادة هيكلة و إعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي من اختصاص وزير المالية.

**المادة 6:** يجب أن تتضمن أرقام تعريف العمليات التي تم تبليغها بعنوان نفقات الاستثمار عند تفريدها الحرف N.

**المادة 7:** يكلف السيدات و السادة المرسل إليهم هذا المقرر بتنفيذه ، كل فيما يخصه.

ع/وزير المالية



**السادة المرسل إليهم**

- وزير التكوين والتعليم المهنيين.
- المدير العام للميزانية.
- المدير العام للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة.
- أمين الخزينة المركزية.
- المراقب الميزانياتي.

ANNEXE 2  
Notification des crédits budgétaires  
Liste des nouvelles opérations

Décision MF/2023/DN/0013

Du: 01/07/2023

Potrefeuille de programmes : Formation et de l'Enseignement Professionnels (013)

En DA

Code	Libellé programme , sous programme et opération	AE	CP	Unité	Consistance physique	Localisation
	Etude, suivi, travaux de démolition et de réalisation d'un bloc administratif et un bloc pédagogique au niveau de L'INSFP Tissemsilt	30 000 000	24 000 000			Tissemsilt
	Etude, suivi et travaux de rénovation de chauffage central au profit des CFPA: Lardjem, B Bounaama, Theniet El Had	29 000 000	29 000 000			Tissemsilt
	Etude, suivi, travaux d'aménagement et de réhabilitation au profit des établissements de la formation professionnelle, CFPA : Hassi Khalifa, Hassani Abdelkrim, Robbah et CFPA El Oued 01	80 000 000	40 000 000			El Oued
	Acquisition et renouvellement des équipement en mobiliers scolaires et services communs au profit des CFPA : Reguiba, Guemar, El Oued 03, Debila, Robbah et Kouinine	90 000 000	52 000 000			El Oued
	Etude, suivi, travaux de réalisation des réseaux d'assainissement et raccordement au réseau externe au profit des établissements de la formation professionnelle, INSFP El Oued et Hassani Abdelkrim et CFPA: Guemar, Reguiba, Hassani Abdelkrim, Debila et Taleb Larbi	45 000 000	22 000 000			El Oued
	Etude, suivi pour la réalisation d'un Centre de Formation Professionnelle et d'Apprentissage (CFPA) 300 PF/60 Lits spécialisé pour handicapés à khenchela	25 000 000	25 000 000		300 PF/60 Lits	Khenchela
	Etude, suivi, travaux d'aménagement et de réhabilitation au profit de CFPA kais 01	23 000 000	12 000 000			Khenchela
	Acquisition parc automobile au profit de l'INSFP Sedrata	20 000 000	20 000 000			Souk Ahras
	Acquisition et renouvellement des équipements en mobiliers scolaires, de bureaux, matériels informatiques et services communs au profit des établissements de la formation professionnelle, INSFP Souk Ahras et CFPA: de Sedrata 1, Ouled Driss, Souk Ahras 3, Souk Ahras 2 et Ain Seynour	28 000 000	22 000 000			Souk Ahras
	Etude, suivi, travaux d'aménagement, de réhabilitation, de réfection et équipement de l'Amphithéâtre de l'INSFP Souk Ahras	17 000 000	10 000 000			Souk Ahras
	Etude, suivi, travaux d'aménagement, de réhabilitation et de réfection au profit de CFPA Souk Ahras 4 et Merajna	15 000 000	9 000 000			Souk Ahras





الملحق

رقم 13





الملحق

رقم 14



Rappel opération n°

A-STRUCTURE DU COUT (10<sup>3</sup> DA)

الرمز Code	تفصيل الهيكلية RUBRIQUES	الهيكلية السابقة		الهيكلية الحالية	
		structure antérieure		structure actuelle	
		المجموع	منه بالعملة مباشرة	المجموع	منه بالعملة مباشرة
		total	dont devises directes	total	dont devises directes
31100	الاراضي Terrain	.....	.....	.....	.....
31110	الاراضي الفارغة Terrain nu	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
31900	تثبيتات عينية أخرى Autre immobilisations corporelles	.....	.....	.....	.....
31910	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
مجموع التثبيتات العينية Total immobilisations corporelles		.....	.....	.....	.....
32100	مصاريف التطوير و الأبحاث و الدراسات frais de développements de recherches et d'etudes	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
32400	Autre immobilisations incorporelles تثبيتات معنوية أخرى	.....	.....	.....	.....
مجموع التثبيتات المعنوية Total immobilisations incorporelles		.....	.....	.....	.....
مبلغ العملية غير الموزع MONTANT DE L'OPERATION NON VENTILE		.....	.....	.....	.....
المجموع TOTAL		0	0	0	0

B-NATURE DE FINANCEMENT (10<sup>3</sup> DA)

التمويل	ميزانية الدولة Budget de L'Etat	قروض الخزينة Prêts du trésor	غير ذلك autres	المجموع total
FINANCEMENT				
المبلغ السابق MONTANT ANTERIEUR				0
المبلغ الحالي MONTANT ACTUEL				0

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

ب - نوع التمويل

Rappel opération n°

C-DELAI DE REALISATION

Individualisation	التفريد
mois	ش AN
.....	.....

localisation	الموقع
.....	.....

démarrage	الإنتلاق
Tr	ف AN
.....	.....

wilaya	ولاية
inter wilaya	بين الولايات
.....	.....

تذكير رقم العملية

ج / مدة الانجاز

achèvement	الاستكمال
Tr	ف AN
.....	.....

commune	بلدية
extérieur	الخارج
.....	.....

D-IMPACT / CONSISTANCE PHYSIQUE DE L'OPERATION

د / اثار العملية او محتواها المادي

الرمز Code	المنتوج او نوع الشغل او العمل nature de l'ouvrage ou de la	وحدة القياس Unité de	القدرة المنشأة او المساحة المشيرة الأولية	القدرة المنشأة او المساحة المشيرة الحالية	ملاحظة	
الرمز Code	بال توضيح en clair	الرمز Code	بال توضيح en clair	capacité installée ou dimension physique initiale	actuelle	Observations
.....	..... (exemple : Rénovation du réseau de distribution et d'adduction de la ville .....)	-	-	-	-	-

ي مناصب الشغل الدائمة المباشرة التي احدثتها الاستثمار بعد الانجاز

E / ESTIMATION EMPLOIS PERMANENTS DIRECTS CRES PAR L'OPERATION APRES REALISATION

عدد مناصب الشغل Nbre d'emplois	السابق Antérieur	الحالي Actuel	ايام العمل nbre journées de travail	السابق Antérieur	الحالي Actuel
.....	.....	.....	.....	.....	.....

المادة 4 نسخة من المقرر يرسل الى المسؤولين المشار اليهم فيما ادناه

ARTICLE 4: Une copie de la décision est destinée aux responsables indiqués ci-après.

de la présente décision

المُرسل اليهم	المرسل اليهم
السيد	السيد
السيد	السيد
السيد	السيد
السيد	السيد

مسؤول النشاط



الملحق

رقم 15

Rappel opération N°

.....

تذكير رقم العملية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE / DIRECTION .....

وزارة / مديرية .....

N° .....

رقم .....

Le .....

مؤرخ في .....

N° Décision d'inscription MF / DGB .....

رقم التسجيل و م / م ع

N° Fixe ..... رقم الثابت

Portefeuille de programmes	.....	محفظة البرامج
Programme	.....	البرنامج
Sous Programme	.....	البرنامج الفرعي
Action (Sous action)	.....	النشاط (النشاط الفرعي)
Titre 3	.....	العنوان 3
N° Opération	.....	رقم العملية

توزيع رخصة الالتزام  
REPARTITION DE L'AUTORISATION D'ENGAGEMENT

تفصيل الهيكلية RUBRIQUES	Montant antérieur	Montant actuel
تثبيات عينية immobilisations corporelles		
.....		
.....		
Autres		
.....		
.....		
مجموع التثبيات العينية		
Total immobilisations corporelles		
تثبيات معنوية immobilisations incorporelles		
.....		
.....		
Autres		
.....		
.....		
مجموع التثبيات المعنوية		
Total immobilisations incorporelles		
المبلغ غير موزع Montant non ventilé		
المجموع TOTAL		

DECISION DE MODIFICATION DE LA  
STRUCTURE DU COÛT

مقرر تغيير هيكلية الكلفة

إن مسؤول النشاط .....

بمقتضى القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم  
و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج  
و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد كيفية تسير وتفويض الاعتمادات المالية  
و بمقتضى القرار رقم 124 المؤرخ في 15 غشت 2022 الذي يحدد الأصناف الفرعية للنققات و كذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأصناف ميزانية الدولة  
و بمقتضى القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023 الذي يحدد كيفية نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج  
بمقتضى مقرر التسجيل لسنة ..... لوزارة المالية "المديرية العامة للميزانية" رقم : ..... المؤرخ في .....  
و بمقتضى الطلب رقم: ..... المؤرخ في .....  
و بعد رأي مديرية البرمجة و المتابعة الميزانية رقم ..... المؤرخ في .....

يقرر ما يلي

DECIDE

المادة 1 تغيير هيكلية كلفة العملية التي جاء نصها كما يلي .

ARTICLE 1- Il est procédé à la modification de la structure du coût de l'opération dont le libellé est le suivant:

.....  
.....

المادة 2 الهيكلية الجديدة المذكورة في الجدول أ لا تؤثر على المبلغ الاجمالي لكلفة العملية

ARTICLE 2- La nouvelle structure donnée au tableau A n'a aucun effet sur le montant global

Rappel opération n°

0

تذكير رقم العملية

A-STRUCTURE DU COUT (10<sup>3</sup> DA)

ا- هيكله العملية

الرمز Code	تفصيل الهيكله RUBRIQUES	الهيكله السابقه		الهيكله الحاليه	
		structure antérieure		structure actuelle	
		المجموع	منه بالعملة مباشرة	المجموع	منه بالعملة مباشرة
		total	dont devises directes	total	dont devises directes
31100	الاراضي Terrain	.....	.....	.....	.....
31110	الاراضي الفارغة Terrain nu	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
31900	تثبيتات عينيه اخرى Autre immobilisations corporelles	.....	.....	.....	.....
31910		.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
	مجموع التثبيتات العينيه Total immobilisations corporelles	.....	.....	.....	.....
32100	مصاريف التطوير و الأبحاث و الدراسات frais de développements de recherches et d'etudes	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
32400	Autre immobilisations incorporelles تثبيتات معنويه اخرى	.....	.....	.....	.....
	مجموع التثبيتات المعنويه Total immobilisations incorporelles	.....	.....	.....	.....
	مبلغ العمليه غير الموزع MONTANT DE L'OPERATION NON VENTILE	.....	.....	.....	.....
	المجموع TOTAL	0	0	0	0

B-NATURE DE FINANCEMENT (10<sup>3</sup> DA)

ب- نوع التمويل

التمويل FINANCEMENT	ميزانية الدولة Budget de	قروض الخزينة Prêts du trésor	غير ذلك autres	المجموع total
المبلغ السابق MONTANT ANTERIEUR				0
المبلغ الحالي MONTANT ACTUEL				0

Rappel opération n°

0

تذكير رقم العملية

المادة 3 نسخة من المقرر يرسل الى المسؤولين المشار اليهم فيما ادناه

ARTICLE 3: Les destinataires indiqués ci-après sont chargés ,chacun en ce qui le concerne , de l'exécution de la présente décision,

المرسل اليهم	المرسل اليهم
السيد	السيد
السيد	السيد
السيد	السيد
السيد	السيد

مسؤول النشاط

الملحق

رقم 16

المادة 2: تبقى كلفة العملية بدون تغيير قدرها : ..... دج  
 ARTICLE 2 : le coût de l'opération demeure inchangé il est de : ..... DA

المادة 3 : يكلف المرسل اليهم المشار اليهم فيما أدناه بخصه بتنفيذ هذا المقرر  
 ARTICLE 3 : Les destinataires indiqués ci-après sont charge chacun en ce qui le concerne  
 de l'exécution de la présente décision

<b>مسؤول النشاط</b>

المرسل اليهم	Destinataires
السيد السوالي	
السيد مدير البرمجة و المتابعة الميزانية	
السيد المراقب الميزانياتي	
السيد أمين الخزينة	

وزارة / مديرية .....  
 رقم .....  
 مؤرخ في .....  
 رقم التسجيل و م / م ع م  
 N° Décision d'inscription MF / DGB .....  
 N° Fixe ..... رقم الثابت

Portefeuille de programmes	.....	محفظة البرامج
Programme	.....	البرنامج
Sous Programme	.....	البرنامج الفرعي
Action (Sous action)	.....	النشاط (النشاط الفرعي)
Titre 3	.....	العنوان 3
N° Opération	.....	رقم العملية

DECISION DE MODIFICATION DES  
 CARACTERISTIQUES

مقرر تغيير مواصفات

إن مسؤول النشاط .....  
 بمقتضى القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم  
 و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج  
 و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية  
 و بمقتضى القرار رقم 124 المؤرخ في 15 غشت 2022 الذي يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة  
 و بمقتضى القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023 الذي يحدد كفاءات نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج  
 بمقتضى مقرر التسجيل لسنة ..... لوزارة المالية "المديرية العامة للميزانية" رقم : ..... المؤرخ في .....  
 بمقتضى مقرر إعادة تقييم لسنة ..... لوزارة المالية "المديرية العامة للميزانية" رقم : ..... المؤرخ في .....  
 وبمقتضى مقرر التفريد رقم : ..... المؤرخ في .....  
 بمقتضى مقرر وزارة المالية - المديرية العامة للميزانية - رقم ..... المؤرخ في .....  
 و بعد رأي مديرية البرمجة و المتابعة الميزانياتية رقم ..... المؤرخ في .....

يقـرر ما يلي

DECIDE

المادة 1 تغير مواصفات العملية المشار اليها في الجدول (( أ )) وفقا للجدول ((ب)).

ARTICLE 1- Les caractéristiques de l'opération rappelées dans le tableau A sont modifiées  
 selon de tableau B

1 N° de l'Opération	<input type="checkbox"/>	1 رقم العملية
2 Nature du Financement	<input type="checkbox"/>	2 طبيعة التمويل
3 Libellé de l'Opération	<input type="checkbox"/>	3 نص العملية
4 Echancier	<input type="checkbox"/>	4 الجدول الزمني
5 Localisation	<input type="checkbox"/>	5 الموقع
6 Consistance Physique et Emploi	<input type="checkbox"/>	6 المحتوى مادي ومناصب شغل

## A. Situation Antérieure :

## أ. الحالة السابقة

1-Numéro

1-رقم:

2-Libellé

2-نص:

3- Nature du Financement (10<sup>3</sup> DA)3- نوع التمويل (10<sup>3</sup> دج)

Financement	التمويل	مساهمات ميزانية الدولة	قروض الخزينة	Autres	غير ذلك	Total	المجموع
		Concours du Budget de l'Etat	Prêts du Trésor				
Montant	المبلغ						

4. الجدول الزمني للإنجاز

4.Echéancier de Réalisation

Individualisation	تفريد		الإنتلاق		الإستكمال	
	ش	An	س	An	س	An
Mois			Tr.		Tr.	

5- الموقع

5. Localisation

Localisation	تحديد الموقع	ولاية	الخارج
		Wilaya	Extérieur
		بلدية	
		Commune	
		بين الولاية	
		Inter-Wilaya	

6.1.Effets ou Consistance Physique de L'investissement

1.6- آثار الإستثمار أو المحتوى المادي

المنتج أو نوع الشغل أو العمل		وحدة القياس		القدرة المنشأة أو المساحة المشيرة	ملاحظات
Produits ou Nature de l'ouvrage ou D'action		Unité de Mesure			
الرمز	بالتوضيح	الرمز	بالتوضيح	Capacité installée ou Dimension physique	Observations
code	En clair	code	En clair		

2.6- مناصب الشغل الدائمة المباشرة التي أحدثها الإستثمار بعد الإنجاز

6.2- Emploi permanent Direct créés par l'Investissement Apres Réalisation

## B. Situation Nouvelle

## ب. الحالة الجديدة

1-Numéro

1-رقم:

2-Libellé

2-نص:

3- Nature du Financement (10<sup>3</sup> DA)3- نوع التمويل (10<sup>3</sup> دج)

Financement	التمويل	مساهمات ميزانية الدولة	قروض الخزينة	Autres	غير ذلك	Total	المجموع
		Concours du Budget de l'Etat	Prêts du Trésor				
Montant	المبلغ						

4. الجدول الزمني للإنجاز

4.Echéancier de Réalisation

Individualisation	تفريد		الإنتلاق		الإستكمال	
	ش	An	س	An	س	An
Mois			Tr.		Tr.	

5- الموقع

5. Localisation

Localisation	تحديد الموقع	ولاية	الخارج
		Wilaya	Extérieur
		بلدية	
		Commune	
		بين الولاية	
		Inter-Wilaya	

6.1.Effets ou Consistance Physique de L'investissement

1.6- آثار الإستثمار أو المحتوى المادي

المنتج أو نوع الشغل أو العمل		وحدة القياس		القدرة المنشأة أو المساحة المشيرة	ملاحظات
Produits ou Nature de l'ouvrage ou D'action		Unité de Mesure			
الرمز	بالتوضيح	الرمز	بالتوضيح	Capacité installée ou Dimension physique	Observations
code	En clair	code	En clair		

2.6- مناصب الشغل الدائمة المباشرة التي أحدثها الإستثمار بعد الإنجاز

6.2- Emploi permanent Direct créés par l'Investissement Apres Réalisation



الملحق

رقم 17

Rappel opération N° .....

تذكرة رقم العملية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

معلومات أخرى حول اختتام العملية  
AUTRES INFORMATIONS SUR LA CLÔTURE DE L'OPERATION

Clôture contentieuse : préciser les éléments et les mesures prises en vu de son règlement , ainsi que le montant dû par l'opérateur ou,éventuellement ,le trop perçu par le réalisateur

L'abandon : donner les causes de cet abandon en précisant les dates de signature du contrat ,d'ouverture et d'abandon du chantier ou de défaillance du fournisseur

Caracteristique du contentieux :

وزارة / مديرية .....  
رقم .....  
مؤرخ في .....  
رقم التسجيل و م / م ع م .....  
N° Décision d'inscription MF / DGB .....  
رقم الثابت .....  
N° Fixe .....

Portefeuille de programmes	محفظة البرامج
Programme	البرنامج
Sous Programme	البرنامج الفرعي
Action (Sous action)	النشاط (النشاط الفرعي)
Titre 3	العنوان 3
N° Opération	رقم العملية

DECISION DE CLÔTURE	NORMALE	عادي	مقرر غلق
	CONTENTIEUSE	تنازعي	
	ABANDON	تسرك	

إن مسؤول النشاط .....

بمقتضى القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم  
و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج  
و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد كيفية تسيير وتفويض الاعتمادات المالية  
و بمقتضى القرار رقم 124 المؤرخ في 15 غشت 2022 الذي يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة  
و بمقتضى القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023 الذي يحدد كيفية نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج  
بمقتضى مقرر التسجيل لسنة ..... لوزارة المالية "المديرية العامة للميزانية" رقم : ..... المؤرخ في .....  
بمقتضى مقرر اعادة تقييم لسنة ..... لوزارة المالية "المديرية العامة للميزانية" رقم : ..... المؤرخ في .....  
و بمقتضى مقرر التفريد رقم: ..... المؤرخ في .....  
و بمقتضى الطلب رقم: ..... المؤرخ في .....  
و بعد رأي مديرية البرمجة و المتابعة الميزانية رقم ..... المؤرخ في .....

يقرر ما يلي

DECIDE

المادة 1 العملية المشار الى رقمها فيما أعلاه و الموالي نصها قد أغلقت و سحبت من قائمة الاستثمارات المبرمجة

ARTICLE 1- L'opération dont le n° est indiqué ci dessus et dont le libellé suit est **CLÔTURÉE**  
et retirée de la nomenclature des investissements programmés

.....  
.....  
.....

المادة 2 الكلفة النهائية عند اختتام هذه العملية تقدر ب ..... دج

ARTICLE 2- Le coût final ,à la clôture de ..... DA  
cette opération est de :

المادة 3 يوجد كل من تفصيل هيكل الكلفة ونوع التمويل والجدول الزمني وتحديد الموقع واثار الاستثمار

على التوالي في الجدول أ. ب. ج. د. ي. التالية

ARTICLE 3- La structure du coût,la nature du financement,la localisation et les effets  
de l'opération sont détaillés respectivement dans les tableaux  
A , B , C , D et E suivants

Restant dû par l'opérateur en DA ..... DA

Trop perçu par le réalisateur (ou le fournisseur) ..... DA





Université Abou Leïghouar - Khanchela  
 Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gèstives

جامعة عبد العزيز بخاشة  
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرجوع إلى تاريخ الامتحان في تاريخ 2023

### استمارة تقييم المترشحين (د)

الاسم واللقب: بن عبد الرحمن / كشة سنية

مكان الميلاد: كشة / كشة

تاريخ الميلاد: 1990/02/22 / 1999/01/14

الرقم التعريف: تسيير صومي

رقم التسجيل:

عنوان الشركة: عصبة الموانع العمومية في ظل القانون العددي 18 15

لر:

قشرة الترخيص من:

مكان الترخيص: العرق المزمع لدى ولاية كشة

ملاحظة	الدرجة	عناصر الموهبة
	04	الموهبة
	04	المسرة
	04	المعرف التطبيقية
	04	قراءة النص
	04	المطالعة مع العمل
	04	العملية التطبيقية

تاريخ: 20/05/2023

ملاحظات أخرى:

مستلم الموهبة:

ملاحظات أخرى:  
 د. محمد العجمي شبارقي  
 مديرة التقييم

ملاحظات أخرى:  
 محمد بن عبد الرحمن  
 المترشح

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة التي قمنا بها إلى معرفة أهم الأساليب الأساسية لعصرنة الميزانية العمومية في الجزائر وكذا المستجدات التي جاء بها هذا القانون من خلال نظرة شاملة على الإصلاح الميزانياتي الذي جاء من أجل مواكبة العولمة ولعصرنة الميزانية في ظل توسع حكم المنظمات المالية العالمية من خلال القانون العضوي 15/18 وأهم محاوره الرئيسية وتجسيد مبادئ الحكامة في تحقيق الشفافية والمساءلة، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة و المنهج التحليلي لتحليل نصوص القانون، واتباع أسلوب المقابلة في دراستنا التطبيقية ليتسنا لنا فهم القانون العضوي 15/18 أكثر لدى المراقب الميزانياتي وفهم آليات الرقابة على تسيير النفقات العامة وارساء قواعد الشفافية، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا القانون الجديد مازال متعسرا ويشوبه بعض الغموض لنقص التكوين اللازم وكذا نقص المكونين.

**الكلمات المفتاحية:** إصلاح ميزانياتي، عصرنة الميزانية، القانون العضوي 15/18، الشفافية، المساءلة، ترشيد النفقات.

## Abstract:

our study, aims to learn the most Basic methods of budgetary modernising the balance sheet in algeria and so are the updates of this Law through a comprehensive look at budgetary reform that came to keep pace with globalization and the budgetary Era with the expansion of global financial organizations governance through organic law 15/18 and its main axes and reflecting the principales of governance in achieving transparency and accountability and may use descriptive methodological research regarding general concepts and analytical approach to analyze Law texts and follow the Interview method in applied study to let us understand organic law 15/18 more in the budgetary controller and the mechanisms for controlling the conduct of public expenditures and establishing the rules of transparency. the study found that this New Law IS still obsolete and somewhat ambiguous because of the lack if the necessary composition and the lack of the components

**Keywords:** reforming my budgets, modernizing the budget, organic law 15/18, transparency, accountability ,rationalization of expenditures.